



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان البحث

دور التحليل المالي للقوائم المالية في تحسين اداء المؤسسات
الاقتصادية

دراسة حالة مكتب محاسبة

تحت إشراف الأستاذ
أ/د العيد محمد

من إعداد الطالب:
شايب الذراع صلاح الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	براهمي عمر	أستاذ	جامعة مستغانم
مقررا	العيد محمد	بروفيسور	جامعة مستغانم
مناقشا	بوشخي بوحوص	أستاذ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017/2018



إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها

سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى ملاكي في الحياة أينما كان.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذ المشرف بوشخي بوحوص، إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا

بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغى بها إلا

وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.



شكر وتقدير

أرى لزاما علي تسجيل الشكر وإعلامه ونسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول
النبي ﷺ: "لم يشكر الناس لم يشكر الله".

وكما قيل :

علامة شكر المرء إعلان حمده فمن كتم المعروف منهم فما شكر
فالشكر أولا لله عز وجل على أن هداني لسلوك طريق البحث والتشبه بأهل
العلم وإن كان بيني وبينهم مفاوز.
كما أخص بالشكر أستاذي الكريم ومعلمي الفاضل المشرف على هذا البحث
بوشخي بوحوص فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى
بأرق عبارة وألطف إشارة، فله مني وافر الثناء وخالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة وكل الزملاء وكل من قدم لي فائدة أو أعانني
بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

الفهرس

الفهرس

اهداء

تشكرات

*المقدمة العامة ا

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

*مقدمة الفصل.....02

*المبحث الأول : الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية.....03

-المطلب الأول : ماهية التحليل المالي لقوائم المالية03

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي للقوائم المالية.....03

الفرع الثاني: اهمية التحليل المالي للقوائم المالية واهدافه.....03

-المطلب الثاني: مقومات ومحددات التحليل المالي للقوائم المالية05

الفرع الأول : مقومات التحليل المالي للقوائم المالية.....05

الفرع الثاني :محددات التحليل المالي للقوائم المالية06

-المطلب الثالث :استعمالات واستخدامات التحليل المالي للقوائم المالية.....06

الفرع الأول : مجالات التحليل المالي للقوائم المالية06

الفرع الثاني :الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية07

الفرع الثالث :نتائج التحليل المالي للقوائم المالية.....10

*المبحث الثاني : مجالات و أبعاد التحليل المالي للقوائم المالية.....12

-المطلب الأول : تحليل الميزانية.....12

الفرع الاول :إعادة عرض الميزانية طبقا لأغراض التحليل المالي12

الفرع الثاني :تحليل الميزانية بواسطة التوازنات ونسب المالية13

-المطلب الثاني : تحليل حسابات النتائج.....18

الفرع الأول :قدرة التمويل الذاتي19

الفرع الثاني :نسب الربحية ونسب المردودية20

-المطلب الثالث : تحليل قائمة التدفقات النقدية.....24

الفرع الاول :الانتقال من النتيجة نحو التغير في الخزينة24

الفرع الثاني : تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة.....25

*خلاصة الفصل27

الفصل الثاني :مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية

29.....	*مقدمة الفصل
30.....	*المبحث الأول: ماهية الاداء والاداء المالي
30.....	-المطلب الأول: مفهوم الأداء
31.....	-المطلب الثاني: معايير تصنيف الأداء
35.....	-المطلب الثالث: ماهية الاداء المالي
35.....	الفرع الأول: تعريف الاداء المالي
35.....	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
36.....	الفرع الثالث: منهجية الأداء المالي
38.....	*المبحث الثاني: دور التحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة
38.....	-المطلب الأول: محددات استخدام مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء
38.....	الفرع الأول: مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء
39.....	الفرع الثاني: محددات استخدام التحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء
39.....	-المطلب الثاني: طرق تحليل مؤشر الربح والربحية
40.....	-المطلب الثالث: الفشل المالي
40.....	الفرع الأول: مفهوم الفشل المالي وأسبابه
47.....	الفرع الثاني: مفهوم وأهمية التنبؤ بالفشل
49.....	الفرع الثالث: طرق وأساليب التنبؤ بالفشل
52.....	*خلاصة الفصل

✚ الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمكتب محاسبة

54.....	*مقدمة الفصل
55.....	*المبحث الأول: نبذة تاريخية حول المكتب
55.....	-المطلب الأول: تقديم المكتب محل الدراسة الميدانية
57.....	-المطلب الثاني: الخدمات التي يقوم بها المكتب
57.....	-المطلب الثالث: تعريف الشركة
59.....	*المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
59.....	-المطلب الأول: التحليل المالي للقوائم المالية
59.....	الفرع الأول: تحليل الميزانية
65.....	الفرع الثاني: اعداد الميزانية المالية المختصرة
68.....	-المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي

- 68.....الفرع الأول:التوازن الدائم لراس مال العامل
- 70.....الفرع الثاني:الاحتياجات رأسمال العامل BFR
- 71.....الفرع الثالث:تحليل الخزينة
- 72.....المطلب الثالث:تقييم السياسة التمويلية ومردودية المؤسسة
- 72.....الفرع الأول:تقييم السياسة التمويلية
- 73.....الفرع الثاني:تقييم مردودية المؤسسة
- 74.....*خلاصة الفصل
- 76.....*الخاتمة العامة

قائمة المراجع

ملخص

1- فهرس الاشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل (1-1)	طريقة حساب مصاريف الاستغلال	25
الشكل (2-1)	مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء	38
الشكل رقم (2-2)	مراحل فشل الشركات ومؤشراتها	45
الشكل (2-3)	مراحل فشل الشركات ومؤشراتها	46
الشكل (3-1)	مخطط مكتب محاسبة	56

2- فهرس الجداول :

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16	التحليل بالنسب المالية	الجدول (1-1)
17	التحليل الأفقي	الجدول (1-2)
18	التحليل المقارن	الجدول (1-3)
19	طريقة الطرح لحساب قدرة التمويل الذاتي	الجدول (1-4)
20	طريقة الجمع لحساب قدرة التمويل الذاتي	الجدول (1-5)
21	نسب ربحية المبيعات (الهوامش)	الجدول (1-6)
22	نسب المردودية	الجدول (1-7)
23	التحليل المقارن لحسابات النتائج	الجدول (1-8)
24	التحليل الأفقي لحسابات النتائج	الجدول (1-9)
59	جانب الاصول الميزانية لسنوات 2015-2016	الجدول (3-1)
61	جانب خصوم الميزانية لسنوات 2015-2016	الجدول (3-2)
63-64	عرض حسابات نتائج	الجدول (3-3)
65	يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015	الجدول (3-4)
66	الميزانية المختصرة لسنة 2016	الجدول (3-5)
67	يبين نسب هيكله الاصول	الجدول (3-6)
68	يبين نسب هيكله الخصوم	الجدول (3-7)
69	يوضح تطور رأسمال العامل FR	الجدول (3-8)
70	يبين تطور الاحتياجات رأسمال العامل BFR خلال سنة 2015-2016	الجدول (3-9)
72	تطور الخزينة TR	الجدول (3-10)

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تمهيد :

ان كبر حجم المؤسسات و تعددها ، و انفصال الادارة عن الملكية ، و تعدد الاطراف التي لها علاقة مباشرة أو الغير مباشرة بنشاط المؤسسات أدت بالقوائم المالية و التي تمثل مخرجات النظام المحسبي الى أن تكون لها صفة العمومية و غير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى مما يتطلب اجراء بعض الدراسات و التحليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة بغرض تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة. و تزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي للقوائم المالية بسبب تعاظم دور أسواق رأس المال و تعدد و تنوع الادوات المالية المتداولة فيها و دخولها بما يعرف بحقبة العولمة ، كما أن تعاظم دور المؤسسات القابضة خصوصا المتعددة الجنسيات منها ، و ما رافقه من توبع هائل في الانشطة التي تماريها ، جعل الادارة تلك المؤسسات و المتعاملين معها بحاجة دائمة الى معلومات و مؤشرات مالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

و بما أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي ان لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية للعديد من الأطراف ، فان فهم هذه القوائم و معرفة القواعد الحسابية التي تحكم اعداد البيانات و التقارير من قبل المستخدمين أصبح أمرا ضروريا . اذ من المتوقع ألا يكون هناك تحليل مفيد للقوائم المالية بدون فهم كاف للمعايير و الطرق المحاسبية المتبناة في إعداد هذه القوائم.

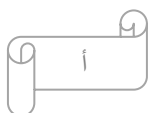
تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المنتظرة ، و التي ازدادت أهميتها في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ، و اقسام السوق بالمنافسة التامة ، حيث أصبح لزاما على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، و يجب على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية استراتيجية وهذه الدراسات التي يقوم بها المدير المالي في تقييم الأداء المالي و التي تشمل تحليل نسب التوازنات المالية و نسب السيولة و التحليل باستخدام مؤشرات النمو والرفع إلى غير ذلك من النسب المالية.

الاشكالية :

ما هو اثر التحليل المالي للقوائم المالية في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية ؟

الاسئلة الفرعية :

- ✓ فما يتمثل التحليل المالي للقوائم المالية؟ وماهي ابعاده؟
- ✓ ما هو الاداء وكيف يتم تقييمه؟
- ✓ اين يكمن دور التحليل المالي للقوائم المالية في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية؟



المقدمة العامة

الفرضيات :

- ✓ الفرضية الأولى : التسيير الجيد للمؤسسة مرتبط ارتباطا وثيقا باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية كوسيلة لتحقيق أهداف وتطلعات المؤسسة المتمثلة في البقاء والاستمرارية.
- ✓ الفرضية الثانية : القيام بتحليل الهيكلية المالية للمؤسسة بهدف قياس حصة ونتائج الاستدانة من أجل تمويل المؤسسة دون وقوع المؤسسة في حالة العجز المالي أو اختلال التوازن .
- ✓ الفرضية الثالثة : التحليل المالي للقوائم المالية يلعب دورا هاما في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية.

منهجية الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي استطعنا من خلاله من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع، وفي الجانب التطبيقي اعتمدنا على دراسة حالة التي تمكننا من التعمق أكثر في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية لهذه المؤسسة محل الدراسة.

اهمية واهداف الدراسة :

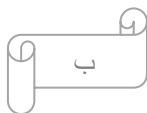
تتمثل أهمية البحث حول كونه يساعد على الحصول و معرفة جملة من المعلومات و تتمثل في ما يلي:

- ✓ ضرورة معرفة التحليل المالي للقوائم المالية لي ماله من اهمية في المؤسسة .
- ✓ يمكن لهذا البحث أن يقربنا من الدور الذي يلعبه التحليل المالي للقوائم المالية في تحسين الاداء المؤسسة الاقتصادية.

تقسيمات البحث :

قسمنا البحث الي ثلاثة فصول

- ✓ الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية
- ✓ الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية
- ✓ الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمكتب محاسبة



الفصل الأول

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

مقدمة الفصل :

أضحى التحليل المالي للقوائم المالية منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة ، حيث برزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات من القرن الماضي ، وشهدت تلك الفترة انهيار كثير من المؤسسات ، مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي و التنبؤ بمستقبلها الاقتصادي ، و هو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية.

و يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية باستخدام الأساليب الرياضية و النسب و الاتجاهات بغرض الحصول على المعلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية ، أو تكون مختفية وراء زحمة الأرقام بهذه القوائم المالية.

و لقد سبقت الإشارة في الفصل السابق إلى أن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تشمل كل من: الميزانية ، حسابات النتائج ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة تغيرات الأموال الخاصة بإضافة إلى الملاحق . ومن جملة هذه القوائم نجد أن الميزانية و حسابات النتائج يعول عليهما كثيرا من قبل محلي القوائم المالية ، نظرا لما تحتويه من معلومات تساعد في تكوين فكرة عن "الوضع المالية" للمؤسسة و كذلك عن " أداء " المؤسسة سواء في الوقت الحالي أو التوقعات المستقبلية ، هذا بإضافة إلى المعلومات حول " تغيرات الاوضاع المالية " التي توفرها قائمة التدفقات النقدية.

من هذا المنطلق ، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين أساسيين على النحو التالي:

-المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية

-المبحث الثاني: مجالات و أبعاد التحليل المالي للقوائم المالية.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي لقوائم المالية:

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي للقوائم المالية

لقد وردت العديد من التفسيرات للتحليل المالي تختلِب باختلاف المنهج العلمي المتبع، وشملت هذه التعريفات أن التحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر ولتوقع ما يتكون عليه في المستقبل، كما تضمنت هذه التعريفات أن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية كما أن التحليل المالي يهدف إلى اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها، وأخيراً أن التحليل المالي هو عملية اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع لكي يتم استخدام هذه المؤشرات التي يتم التوصل إليها، من خلال عملية التحليل المالي، لتقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب¹.

ومما يبقى يمكن تعريف التحليل المالي بأنه دراية القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباط بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداءها وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة، وبالتالي فإن التحليل المالي هو تقييم المؤسسة من:

✓ زاوية الاستثمار: قيمة المؤسسة أو أصل ما (العائد)؛

✓ زاوية القروض: مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها (الخطر).

وبالتالي يمكننا القول بأن التحليل المالي له دور استشاري (تحليل معلومات تاريخية)، حيث يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات والإجراءات من طرف المسيرين الماليين وقاعدة لمراقبة العمليات المالية وتوجيهه نحو المسار المخطط له.

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي للقوائم المالية واهدافه

1- التحليل المالي من وجهة نظر إدارة المؤسسة:

يظهر اهتمام إدارة المؤسسة بالتحليل المالي في مدى كفاءتها من خلال أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق

¹ حسين خليل، محمود شحادة، التحليل المالي المتقدم، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، بدون سنة النشر، ص 03.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

مصالح المالكين والمساهمين، وكذا محاولة كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة من أجل تحديد موقفها الاستراتيجي في المدى المتوسط والبعيد، أضف إلى ذلك¹.

- ✓ مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة؛
- ✓ مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية؛
- ✓ معرفة الوضع المالي للمؤسسة بالمقارنة مع وضعيتها المؤسسات المنافسة؛
- ✓ تقييم منج المؤسسة في مجال الإنتاج والتوزيع والتسويق؛
- ✓ المساعدة على الرقابة المالية والتنبؤ بمستقبلها المالي.

2- التحليل المالي من وجهة نظر الملاك:

ينظر الملاك الحاليين والمحتملين أولاً إلى أجل الإيرادات التي يحققها المشروع، وطالما أن رأس المال في شركات المساهمة سيكون متمثلاً في الأهم، فإن أول مؤشر ينظر إليه الملاك هو الإيرادات العائدة من كل سهم بالإضافة إلى باقي المؤشرات الأخرى.

3- التحليل المالي من وجهة نظر أصحاب القروض قصيرة الأجل:

تهتم البنوك وغيرها من أصحاب القروض قصيرة الأجل بربحية المشروع واستقراره المالي في الأجل الطويل، شأنهم في ذلك شأن الملاك وأصحاب القروض طويلة الأجل، إلا أن اهتمامهم الرئيسي يكون مراكز حول المركز الجاري للمؤسسة أو مقدرتها على تدبير الأموال الكافية لمقابلة احتياجات العمليات الجارية، ولدفع الالتزامات الجارية أيضاً دون تأخير، ونتيجة لذلك فإن التحليل الذي يقوم به البنك ليقرر منح العميل يلفه مصرفية قصيرة الأجل، أو الذي يقوم به أحد الموردين لتحديد المركز الائتماني للعميل سيرتكز غالباً على مركز رأس المال العامل للعميل، حيث يقاس رأس المال العامل بمقدار زيادة الأصول المتداولة الجارية عن الخصوم أو الالتزامات المتداولة الجارية.

4- التحليل المالي من وجهة نظر أصحاب القروض طويلة الأجل:

يهتم أصحاب القروض طويلة الأجل بثلاثة مؤشرات رئيسية هي: معدل العائد على استثماراتهم مقدرة المؤسسة على مقابلة أو تسديد الفوائد المستحقة عليها ومقدرتها على الوفاء بأصل القرض في ميعاد استحقاقه.

الفرع الثالث: أهداف التحليل المالي للقوائم المالية:

يهدف التحليل المالي للقوائم المالية بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف، و من ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع.

¹ خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن. 2001 ص 94.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

ويمكن حصر أهداف التحليل المالي للقوائم المالية فيما يلي¹:

- ✓ تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الانتماني،
- ✓ اختبار مدى كفاءة عمليات المؤسسة محل التحليل وتقييم ربحيتها،
- ✓ تقييم أداء الإدارات المختلفة بالمؤسسة،
- ✓ تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء المؤسسة في السنوات السابقة،
- ✓ توفير البيانات و المؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض،
- ✓ توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع.

المطلب الثاني: مقومات ومحددات التحليل المالي للقوائم المالية

الفرع الأول: مقومات التحليل المالي للقوائم المالية

كي تنجح عملية التحليل المالي للقوائم المالية في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المش روع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها. ويمكن حصر هذه المقومات فيما يلي²:

- ✓ أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية،
- ✓ أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى و بقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها،
- ✓ أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره و المحصور في كسب الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، و ذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات و بدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني. دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص 3
² حسين سمير عشي إشراف ظافر الكبيسي، التحليل الانتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك. مكتبة المجتمع العربي. للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 26.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

الفرع الثاني: محددات التحليل المالي للقوائم المالية:

بالرغم من أهمية التحليل المالي للقوائم المالية وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة ومدى كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة و على القدرة الاستثمارية لديها، إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي للقوائم المالية التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها و هي:

- ✓ درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب،
- ✓ كمية و نوعية المعلومات ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل،
- ✓ دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاهتلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها،
- ✓ مدى استمرارية استعمال الأصول و القواعد المحاسبية، إذ أن تغير الأصول سيؤدي إلى تغير في النتائج،
- ✓ غياب الملاحظات حول الأصول المحاسبية المستعملة في إعداد القوائم المالية وبشكل خاص حول تقييم الصناعة والاهتلاك والانتقال من مبدأ محاي متعارف عليه إلى آخر،
- ✓ عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوزيع والعلاقات مع المورد و المقرضين.

المطلب الثالث: استعمالات واستخدامات التحليل المالي للقوائم المالية

إن أهمية التحليل المالي للقوائم المالية لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل إن هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها و دائنيها وموظفيها وغيرهم، لما لهذه المجموعة من مصالح يتطلب الحفاظ عليها للحصول على أدق معلومات عن المؤسسة وأدائها، ومؤدى ذلك سلامة أوضاعها المالية.

الفرع الأول: مجالات التحليل المالي للقوائم المالية

يستعمل التحليل المالي للقوائم المالية في المجالات التالية:¹

1-التخطيط المالي:

تعتبر هذه العملية أمراً ضرورياً للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من يلع وخدمات . وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها . وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما : الأداء السابق، وتقدير الأداء المتوقع

¹أيمن الشنطي زمير الحدرب عامر عبد الله، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي . دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، ص - ص 351-351 .

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

2- تحليل تقييم الأداء :

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين. وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

3- التحليل الانتماني

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يوجهها المقرض في علاقاته مع المقرض (المدين)، وبالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

4- التحليل الاستثماري :

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي لقوائم المالية، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها. وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

5- تحليل الاندماج و الشراء:

ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

الفرع الثاني: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية:

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظراً لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، ويمكن أن نورد هنا أهم هذه الأطراف وهي: الإدارة، المستثمرون الحاليون والمرقبون، الدائنون، البنوك إلخ.¹ كما يمكننا تقسيم هذه الأطراف لقسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجه.

1-الأطراف الداخلية:

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبياً من مستوى إلى آخر نظر لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها ، و يمكن تصنيفها إلى ما يلي :

1-1- إدارة المؤسسة :

تهتم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي، وذلك من خلال دراية الاتجاهات

¹ وليد ناجي الجبالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص. 26

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

ومؤشرات تطورها المثوية، أو من خلال إيجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات حسابات النتائج أو الميزانية أو كليهما معا باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية، والنوعية التي تعرف في أدبيات الإدارة المالية بالمؤشرات المالية ثم تفسيرها أو استخدامها بشكلها البسيط أو المركب في معادلات رياضية أو إحصائية في بناء نماذج معينة و بالتالي تفسيرها تفسيراً مسبقاً بغية التوصية بمعالجة نواحي القصور وتطوير جوانب القوة منها.

2-1- أصحاب المؤسسة

و هم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي و الربحية والعائد على الأموال المستثمرة و كذلك مدى قدرة المؤسسة على يداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدراتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

3-1- اتحاد العمال:

يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في مزاوله نشاطها والتوسع، ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين، وإيجاد مواقع شغل جديدة¹.

2- الأطراف الخارجية:

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بها ، إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون و المتوقعون و المقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم علاقة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي :

2-1- سمسرة الأوراق المالية:

يهدف سمسرة الأوراق المالية من التحليل المالي، إلى التعرف على ما يلي:

✓ التغييرات التي يمكن أن تطرأ على أيعار الأهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة، أو نتيجة للظروف

الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم،

✓ أيهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها

للعلماء

¹ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية . استراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005 ، ص33

2-2- المستثمرون الحاليون والمتوقعون:

يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقد رتها على تحقيق الأرباح في الأجل المختلفة . ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة و مقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها، فلكي يرضى المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال مقارنة أرباح المؤسسات داخل نفس الصناعة.

3-2- العملاء:

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان¹.

4-2- الموردون

يهم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراية وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفف هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية².

5-2- الدائنون:

يقصد بالدائن كل من يكتتب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية . لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما تحين آجال الاستحقاق . فالدائنين تختلب وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين .

✓ **الديون طويلة الأجل :** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، مستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

¹ حنفي علي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل . دار الكتاب الحديث، مصر، 2008 ، ص75

² حنفي علي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل . مرجع سابق، ص75 .

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

✓ **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

2-6-الغرف التجارية:

تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات و الصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها و تعد منها النسب الوسطية و مؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات .

2-7- المصالح الحكومية:

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- ✓ التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول ،
- ✓ تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية ،
- ✓ مراقبة الأسعار.

2-8-بيوت الخبرة المالية:

تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة الخاصة أو بناء على تكليب من إحدى الفئات المهمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أم من خارجها، و تقدم خدماتها بمبادر في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشترية بتلك الخدمات .

الفرع الثالث: نتائج التحليل المالي للقوائم المالية:

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلب حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة: داخلي أو خارجي¹.

1- نتائج التحليل المالي الداخلي:

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع أو المؤسسة، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ قرارات المتعلقة بي:

- ✓ تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل،
- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها،

¹ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير تحليل المالي . دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2000 ص. 12.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

- ✓ اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال،
- ✓ وضع المعلومات المتواصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة،
- ✓ وضع المعلومات أو النتائج المتواصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة الخ).

2- نتائج التحليل المالي الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع أو المؤسسة، حيث يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها، و المتمثلة فيما يلي¹:

- ✓ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي،
- ✓ تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض،
- ✓ الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلب الحصول على قرض من بنك معين،
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة،
- ✓ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها أو أضعفها.

¹ وليد ناجي الجبالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق ذكره، ص. 19

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

المبحث الثاني : مجالات و أبعاد التحليل المالي للقوائم المالية.

المطلب الأول : تحليل الميزانية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى طريقة إعداد كل من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية المحاسبية، لننتقل فيما بعد إلى دراسة تحليل الميزانية بواسطة : مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية)، النسب المالية، وأخيرا التحليل الأفقي والعمودي للميزانية¹.

الفرع الاول: إعادة عرض الميزانية طبقا لأغراض التحليل المالي:

إن الميزانية التي يتم إعدادها وفقا للنظام المحاسبي المالي المستلم من المعايير المحاسبية الدولية والقائم على مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني وعلى مبدأ الصورة العادلة، تختلف عن الميزانية المحاسبية المعتادة (المخطط المحاسبي الوطني) في كونها تميز بين الأصول الجارية والأصول غير الجارية والخصوم الجارية والخصوم غير الجارية على أساس الفترة الزمنية (اثنا عشر شهرا)، إضافة إلى إمكانية إعادة تقييم عناصر الميزانية، وعدم إدراج الأصول الوهمية، كما أنه لا يوجد شكل محدد لتقديم هذه الميزانية ولكن هناك معلومات دنيا يجب أن تتوفر في الميزانية، مما نجم عن ذلك التطابق بين الميزانية المحاسبية و الميزانية المالية من جهة، والتطابق النسب بين الميزانية المحاسبية والميزانية الوظيفية من جهة أخرى.

1- الميزانية المالية (سيولة - استحقاق):

تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث ترتب الأصول وفقا لدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفقا لدرجة استحقاقها المتزايدة، الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض (خطر عدم الملائمة) و قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل².

2- الميزانية الوظيفية:

يعتبر التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم المؤسسة بها حسب الوظائف . وحسب هذا التحليل، فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية و مالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار والاستغلال³.

عرف المؤلف Hubert de la Bruslerie الميزانية الوظيفية بأنها "ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد و الاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية"، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد و الاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية : دورة الاستثمار، دورة التمويل

¹ Pierre Vernimmen, OP.Cit, p.p 190-191.

² Nacer Eddine Saadi, analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales . paris .france.209 , p76 .

³ مليكة زغيب ميلود بوشنقير ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ، ص - ص 64-65.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

ودورة الاستغلال" يعيد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى كتل حسب مستوى ديمومتها و عقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة، حيث تقوم بإظهار ما يلي:

- ✓ كتلتين من الأصول: الاستخدامات الثابتة أعلى الميزانية و الاستخدامات المتداولة أسفل الميزانية،
- ✓ كتلتين من الخصوم: الموارد لثابتة أعلى الميزانية و الموارد المتداولة أسفل الميزانية،
- ✓ الخزينة (موجبة أو سالبة): كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية،

الفرع الثاني: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات ونسب المالية

اولا: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملائمة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية. و يقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية و الميزانية الوظيفية.

1-1 رأس المال العامل:

رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي¹. ويمكن فهم رأس المال العامل وفقا لمقاربتين:

- ✓ الأولى هي مقارنة تقليدية للميزانية " المالية " ، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الصافي،
- ✓ الثانية هي مقارنة حديثة للميزانية " وظيفية " ، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الوظيفي.

1-1- رأس المال العامل الصافي.:

المفهوم وطريقة الحساب:

يمثل رأس المال العامل الصافي هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تسمى السيولة: انخفاض دوران المخزون تحت تأثير الوضع الاقتصادي الراهن غير ملائم ذمم زبائن غير قابلة للتحصيل..... إلخ. ويتم حساب رأس المال العامل الصافي انطلاقا من الميزانية المالية، حيث نجد أنها عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية، أو هو عبارة عن الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة الصافية.

- ✓ رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية).

¹ سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها - دراية حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة - العلةمة - يطيب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، -2009 2008، ص 59.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

✓ رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

2-1- رأس المال العامل الوظيفي:

- مفهوم و طريقة حساب رأس المال العامل الوظيفي:

رأس المال العامل الوظيفي (رأس المال العامل الصافي الإجمالي) هو مؤشر يتم حسابه انطلاقاً من الميزانية الوظيفية، ويمكن تعريفه بأنه " :فائض الموارد الدائمة المخصصة لتمويل جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال " ، ويمثل الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة. ويعبر عنه بالعلاقة التالية :
رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة.

2-احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات المقبوضات و المدفوعات . و كما يعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة . وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى ¹ :

✓ احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (إ. ر. م. ع. خ. إ. :) ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس

المال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي

للمؤسسة . ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال.
احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (إ. ر. م. ع. خ. إ. :) يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية)، غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل . ويعبر عنه بالعلاقة التالية:
احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

3-الخزينة الصافية:

يمكن تعري الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس المال العامل . ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة ويظهر التضارب بوضوح بين

¹ عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي . مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص - ص 17-18

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائناتها. وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين¹:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

أو الخزينة الصافية = الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية + أموال الخزينة أصول - أموال الخزينة خصوم.

و من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل، ينتج لدينا الحالات التالية

الحالة الأولى: الخزينة الصفرية:

وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية

الحالة الثانية: الخزينة الموجبة:

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل. ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة و بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

الحالة الثالثة: الخزينة السالبة:

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

ثانياً: التحليل بالنسب المالية

يتم استخدام تحليل النسب للحصول على تفهم كامل لسيولة المؤسسة وقد رتبها على الدفع ومدى فعاليتها في إدارة الأصول. وتشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل، وتشير قدرتها على الدفع إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها طويلة الأجل، وتشير فعالية إدارة الأصول إلى قدرة مديري المؤسسة على استخدام أصولها بصورة فعالة وذلك لإنتاج عائد مناسب لملاك المؤسسة و دائناتها.

1- نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل تجاه دائناتها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات. و ترتبط هذه النسب بوجود هذه الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسواق، و تحويلها إلى نقدية بسهولة و سرعة عند يعر السوق. و تشمل هذه النسب ما يلي

¹Christian Hoarau, OP.Cit., p 61.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

الجدول (1-1) : التحليل بالنسب المالية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التداول	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية
نسبة السيولة السريعة	$\frac{\text{الأصول الجارية - المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية و دون اللجوء إلى المخزون
نسبة النقدية	$\frac{\text{الموجودات و ما يماثلها}}{\text{الخصوم الجارية}}$	تقيس هذه النسبة مقدار النقدية و ما في حكمها (الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل) المتوفرة لسداد الخصوم الجارية.

المصدر : من إعداد الطالب

2- نسب النشاط ومعدلات الدوران:

تشير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها في تحقيق رقم الأعمال وتصمم هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولاً أو أكثر مما ينبغي¹.

3-نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي:

أوضحنا فيما سبق بعض النسب ذات العلاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير، ولكن قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، أي مدى اليسر المالي وبالتالي فيجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة آخذين في الحسبان احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

ثالثاً: المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات للميزانية:

لقد رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل أن أيلوب المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات يقوم على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة، وذلك بهدف الخروج بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات . لذا سنخصص هذه النقطة لعرض مثالين نوضح من خلالهما كل من التحليل الأفقي والتحليل المقارن للميزانية

¹ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، ص. 244 .

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

1- التحليل الأفقي:

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات ضرورة إعداد الميزانية على أساس سنتين متتاليتين حيث يترتب على ذلك إمكانية القيام بالتحليل الأفقي دون الحاجة للميزانية السابقة . وفيما يلي مثال نوضح من خلاله كيفية إجراء التحليل الأفقي.

الجدول (1-2): التحليل الأفقي

ميزانية المؤسسة ب		ميزانية المؤسسة أ		البند
%	المبلغ	%	المبلغ	
%71.42	750000	%70	700000	الأصول غير جارية : التثبيتات العينية
%71.42	750000	%70	700000	
%28.58	300000	%30	300000	الأصول الجارية : المخزونات و المتوجات قيد الصنع البنوك و الحسابات الجارية الزبائن
%11.42	120000	%10	100000	
%9.52	100000	%12.5	125000	
%7.64	80000	%7.5	75000	
%100	1050000	%100	1000000	إجمالي الأصول
%67.61	710000	%70	700000	الأموال الخاصة رأس المال الصادر الاحتياطات
%49.52	520000	%54	540000	
%18.09	190000	%16	160000	
%26.66	280000	%25	250000	الخصوم غير الجارية السندات التساهمية اقتراضات لدى مؤسسات القرض
%20.95	220000	%20	200000	
%5.71	60000	%5	50000	
%5.73	60000	%5	50000	الخصوم الجارية الموردون
%5.73	10000	%5	50000	
%100	1050000	%100	1000000	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الطالب.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

2-التحليل المقارن:

لتوضيح طريقة التحليل المقارن للميزانية يوف نستعرض المثال التالي :

الجدول(1-3): التحليل المقارن

ميزانية المؤسسة ب		ميزانية المؤسسة أ		البند
%	المبالغ	%	المبالغ	
%71.42	750000	%70	700000	الأصول غير جارية : التقنيات العينية
%71.42	750000	%70	700000	
%28.58	300000	%30	300000	الأصول الجارية : المخزونات و المنتوجات قيد الصنع البنوك و الحسابات الجارية الزبائن
%11.42	120000	%10	100000	
%9.52	100000	%12.5	125000	
%7.64	80000	%7.5	75000	
%100	1050000	%100	1000000	إجمالي الأصول
%67.61	710000	%70	700000	الأموال الخاصة رأس المال الصادر الاحتياطات
%49.52	520000	%54	540000	
%18.09	190000	%16	160000	
%26.66	280000	%25	250000	الخصوم غير الجارية السندات التساهمية اقتراضات لدى مؤسسات القرض
%20.95	220000	%20	200000	
%5.71	60000	%5	50000	
%5.73	60000	%5	50000	الخصوم الجارية الموردون
%5.73	10000	%5	50000	
%100	1050000	%100	1000000	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الطالب.

المطلب الثاني: تحليل حسابات النتائج

يهدف قياس أداء المؤسسة، يلجأ المحلل المالي إلى دراية وتحليل حسابات نتائج المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات من أهمها: قدرة التمويل الذاتي، نسب الربحية، الرافعة المالية، التحليل الأفقي و العمودي.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

الفرع الأول: قدرة التمويل الذاتي

أولاً: تعريف قدرة التمويل الذاتي

يمثل قدرة التمويل الذاتي الفائض النقدي الناتج عن الاستغلال العادي للمؤسسة لفترة معطاة. ويقصد به مقدرة المؤسسة على تمويل تطورها وديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، حيث يعتبر هذا التمويل دليلاً أساسياً على قدرة المؤسسة المالية في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها. فبالإضافة إلى استخدام قدرة التمويل الذاتي في العمليات الاستثمارية (الاهتلاكات)، تسديد القروض، تمويل تطورها ونموها (الاحتياجات)، مكافأة المساهمين فإنه يعتبر أيضاً ملاذاً لها في حالة عدم كفاية رأس مالها العامل. و يعتبر قدرة التمويل الذاتي مقياس لكل من مردودية وملاءة المؤسسة: مقياس للمردودية لكونه ينجم عن النتيجة المتولدة من النشاط، ومقياس للملاءة لكونه يمثل أحسن ضمان للمقرضين.

ثانياً: طرق

تتمثل قدرة التمويل الذاتي نظرياً في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحاً منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات خلال نهاية السنة يكون بحوزة المؤسسة فائضاً نقدياً متمثلاً في:

قدرة التمويل الذاتي = مجموع المقبوضات - مجموع المدفوعات

و هناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي وهما طريقتي الطرح و الجمع

-الطريقة الأولى::

الجدول (1-4): طريقة الطرح لحساب قدرة التمويل الذاتي

الحسابات	الفائض الخام للاستغلال	
75 (ماعد 752)	المنتجات العملياتية الأخرى -	+
65 (ماعد 752)	الأعباء العملياتية الأخرى -	-
76	المنتجات المالية	+
66	الأعباء المالية	-
77	المنتجات غير عادية	+
67	الأعباء الغير عادية	-
695	الضريبة على الأرباح	-
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

source: Chantal Buissart Analyse financière., BERTI Edition Alger, Algérie, 2011, p47

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

-الطريقة الثانية : طريقة الجمع:

الجدول(1-5) : طريقة الجمع لحساب قدرة التمويل الذاتي

الحسابات	النتجة الصافية	
68	المخصصات للاحتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	+
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	-
652	نواقص القيم عن خروج أصول الثابتة غير المالية	+
752	فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية	-
754	أقساط إعانات الاستثمار الممولة للنتيجة للينة المالية	-
	قدرة التمويل الذاتي (CAF)	=

source: Chantal Buissart M.Benkaci, OP.Cit., p 48.

التمويل الذاتي:

يمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، و هو ما تبقى بعد مكافأة المساهمين علاوات الأهم. و يشكل مورد داخلي لها و يستخدم في تمويل الاستثمارات (التجديد والتوسع) و تغطية نمو احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها. و يمكن حساب التمويل الذاتي كما يلي:

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - علاوات الأهم.

الفرع الثاني: نسب الربحية ونسب المردودية

من بين أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسة نجد تحقيق أكبر معدل للربحية، و التي تعتبر محصلة نهائية لعدد من العمليات و القرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط. و يلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المساهمين والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

أولاً: نسب ربحية المبيعات (الهوامش) :

تهدف دراية ربحية المبيعات لمعرفة مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، حيث تتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية

الجدول (1-6) : نسب ربحية المبيعات (الهوامش) :

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة هامش الربح الإجمالي .	$\frac{\text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من مجمل الأرباح.
نسبة هامش القيمة المضافة .	$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة.
نسبة هامش الغائض الخام للاستغلال	$\frac{\text{الغائض الخام للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من الغائض الخام للاستغلال.
نسبة هامش نتجة الاستغلال	$\frac{\text{نتجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتجة الاستغلال.
نسبة هامش الربح الصافي .	$\frac{\text{نتجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$	تبين هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتجة الصافية.

Source: Christophe Thibierge, *Analyse financière*. Vuibert, 2 édition, Paris, France, 2007, p 67.

ثانياً: نسب المردودية

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وتعتبر نسب المردودية بأنها نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية . وفيما يلي أهم نسب المردودية.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

الجدول (1-7): نسب المردودية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
المردودية الاقتصادية الصافية	$\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$	يركز هذا العدل على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على مجموع الأموال المستثمرة من نشاطها الاستغلالي .
المردودية المالية	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	يوضح هذا العائد على مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة و قدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال الطويل .

Source: Ibid, p 72.

ثالثا: الرافعة المالية:

تقيس الرافعة المالية الأثر الإيجابي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، حيث تستطيع تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون شريطة أن تختلف الأموال الخاصة عن الصفر، وأن يكون معدل تكلفة هاذه الديون أقل من مردوديتها الاقتصادية . وهذا يعني أنه لا ينبغي الإفراط في الاستدانة - نظرا للتكلفة - التي تتحملها المؤسسة والمخاطر التي تتعرض لها، وعليه فإن هناك حد لا ينبغي تجاوزه .

الفرع الثالث: مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحساب النتائج:

يمكننا توضيح مقارنة البيان وتغيرات الاتجاه لحساب النتائج من خلال استعراض مثالين، نوضح من خلالهما كل من التحليل الأفقي والتحليل المقارن.

1- التحليل المقارن لحسابات النتائج:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود حسابات النتائج إلى البند الرئيسي في القائمة ألا و هو رقم الأعمال، حيث يعطى الرقم (100 %) ، وينسب إليه كلفة المبيعات، ومصاريف التشغيل، ... الخ.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

الجدول (1-8): التحليل المقارن لحسابات النتائج

ميزانية المؤسسة ب		ميزانية المؤسسة أ		البيان
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
100%	160000	100%	200000	رقم الأعمال
50%	(80000)	60%	(120000)	تكلفة المبيعات
50%	80000	40%	80000	هامش الربح الاجمالي
5%	(8000)	5%	(10000)	المصاريف الادارية و العمومية
7.5%	(12000)	10%	(20000)	مصاريف البيع و التوزيع
37.5%	60000	25%	50000	النتيجة التشغيلية
5%	(8000)	5%	(10000)	الأعباء المالية
32.5%	52000	20%	40000	النتيجة العادية قبل الضرائب
6.5%	(10400)	4%	(8000)	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (20%)
26%	41600	16%	32000	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : من إعداد الطالب.

2- التحليل الأفقي لحسابات النتائج:

من خلال المثال التالي سنقوم بتوضيح آلية وخطوات إجراء التحليل الأفقي لحسابات نتائج إحدى المؤسسات . حيث يقوم المحلل المالي باعتماد حساب النتائج للعام الأول كسنة أساس، وهذا يمكنه من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في حسابات النتائج للعام الثاني . ويقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل التالي :

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

الجدول (1-9): التحليل الأفقي لحسابات النتائج

البند	العام 2014	العام 2015	التغير المطلق	التغير النسبي
رقم الأعمال	4000000	4400000	400000	10%
تكلفة المبيعات	3200000	3520000	320000	10%
هامش الربح الاجمالي	800000	880000	80000	10%
المصاريف الادارية و العمومية	60000	60000	-	-
مصاريف البيع و التوزيع	10000	15000	5000	50%
منتجات أخرى عملياتية	50000	60000	10000	20%
النتيجة العمليانية	680000	745000	65000	9.55%
الأعباء المالية	40000	44000	4000	10%
النتيجة العادية قبل الضرائب	640000	701000	61000	9.53%
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (20%)	128000	140200	12200	9.53%
النتيجة الصافية للسنة المالية	512000	560800	48800	9.53%

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

تأتي أهمية تحليل التدفقات النقدية من أهمية القائمة نفسها، حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليل الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة، بالإضافة إلى ما يوفره هذا التحليل من معلومات مهمة عن مصادر التدفقات النقدية في المؤسسة. ويجري تحليل قائمة التدفقات النقدية بأشكال متعددة فإما أن نستخدم قوائم التدفق النقدي للمؤسسة عبر سنوات مختلفة أو أن نستخدم قوائم التدفق النقدي لمؤسسات مختلفة هذا بالإضافة إلى تحليل النسب المالية¹.

الفرع الأول: الانتقال من النتيجة نحو التغير في الخزينة:

يهدف من خلال هذا الجزء إلى التفرقة بين مفهومي النتيجة والخزينة، وذلك بالتحويل التدريجي من التدفقات المالية المبنية على النتيجة إلى التدفقات المالية للخزينة، أي تبيان الأيس والمراحل التي تبني تدفقات الخزينة وتنقسم هذه العملية إلى مراحل عدة تبعا للدورات المكونة للنشاط (دورة الاستغلال، دورة الاستثمار، دورة التمويل). حيث سنبين في البداية كيفية الانتقال من نتيجة الاستغلال إلى خزينة الاستغلال، ثم إلى خزينة الاستثمار، فخزينة التمويل. ليمكننا في الأخير تجميع الخزينة الصافية الإجمالية.

¹ بلعور سليمان علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار الدولي السابع بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة - دراسة حالة مجمع SAIDAL مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة يعد دحلب البليدة، الجزائر، 2010، ص. 8.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

إيرادات الاستغلال:

تتمثل إيرادات الاستغلال في مبيعات المؤسسة لمدة زمنية معينة (رقم الأعمال)، غير أن تحصيل هذه الإيرادات لا يتم إلا بعد فترة زمنية معينة، وذلك بسبب الأجل الممنوحة للعملاء. وهو ما يسمح لنا بتحديد علاقة الانتقال من الإيراد (النتيجة) إلى التحصيل (الخزينة) من خلال العلاقة التالية:

-الارتفاع في مستحقات العملاء.

تحصيلات الاستغلال = رقم الأعمال (المبيعات)

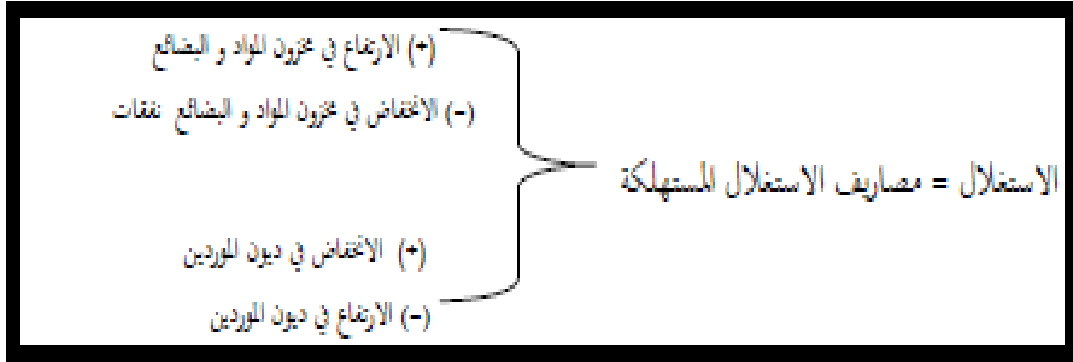
+الانخفاض في مستحقات العملاء

من خلال العلاقة أعلاه نجد أنه قد تم إهمال الإنتاج المخازن ضمن إجراءات الاستغلال، حيث اعتمادنا بشكل مطلق على رقم الأعمال، و يعود ذلك إلى أن التغير في المخزون يؤثر على الخزينة.

2.1. مصاريف الاستغلال:

يتم الانتقال من مصاريف الاستغلال إلى نفقات الاستغلال وفق الطريقة السابقة للتحويل من الإيرادات إلى التحصيلات. وذلك لأن هناك آجال تتأثر بها المصاريف، و تتمثل في: الأجل المتعلقة بتسديد مستحقات الموردين، الأجل المتعلقة بالمشتريات التي يتم استهلاكها أثناء الدورة المالية. أما الفروقات في التسديد فتحدد من خلال التغيرات في ديون الاستغلال، التغيرات في المشتريات. توضح العلاقة التالية الانتقال من المصاريف إلى النفقات:

الشكل (1-1): طريقة حساب مصاريف الاستغلال



تدفقات الاستثمار:

تؤثر نفقات الاستثمار بشكل مباشر في أصول المؤسسة دون أن يكون لها ارتباط مباشر بالنتائج المحققة (الثروة) وبالتالي فلا تظهر في حسابات النتائج لكن تسجل ضامن تدفقات الخزينة لأنها تنتج تدفق مالي سلبي. في حين أن الاستثمار من منظور الثروة يظهر من خلال تناقص دورة الاستغلال عن طريق مخصصات الاهتلاك والتي لا تعبر عن أي تدفق من منظور الخزينة، وبالتالي فعلاقة الاستثمار بحسابات النتائج هي علاقة غير مباشرة.

3 تدفقات التمويل:

بنفس المنهج الذي يسلكه الاستثمار مع حسابات النتائج فان دورة الموارد المالية ترتبط ارتباطا مباشرا بالخبزينة، إلا فيما يتعلق بمكافأة هذه الموارد حيث تتحمل الثروة المصاريف المالية والاقتطاعات البنكية الناتجة عن عمليات الاستدانة وتوزيع الأرباح الناتجة عن رفع رأس المال، وعليه فكل من القروض والمصاريف المالية تظهر في جدول تدفقات الخبزينة، إلا انه لا بد من التفريق بين تسديد القروض وتسديد الفوائد على القروض والتي تظهر من خلال جدول حسابات النتائج.

الفرع الثاني: تحليل أرصدة جدول تدفقات الخبزينة

1.2. تدفقات الخبزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال "A":

يضم هذا القسم مختلف تدفقات الخبزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، فهاو يباين مادي قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخبزينة مان خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى، كذلك يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاعة والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال.

إن مفهوم تدفقات الخبزينة المتولد عن عمليات الاستغلال له أهمية أساسية لكونه يعتمد على ثلاث عوامل رئيسية في تسيير المؤسسة، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:

- ✓ معدل نمو النشاط،
- ✓ أهمية وخصائص هوامش الاستغلال،
- ✓ أهمية وخصائص احتياجات الرأس مال العامل

تدفقات الخبزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار "B":¹

يضم هذا القسم الخبزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وهو ما يسمح بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحياسة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية).

تدفقات الخبزينة المتولدة عن عمليات التمويل "C":

يوضح هذا القسم أي شكل من أشكال التمويل التي تم اعتمادها من طرف المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخبزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار، كما يمكن أن تبين القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافئات رأس المال.

¹ بلعور سليمان علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار الدولي السابع بناء وتحليل جدول تدفقات الخبزينة مرجع سابق ذكره ص 19

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

- ونشير إلى ثلاثة مؤشرات مهمة: سياسة رفع رأس المال، سياسة الاقتراض، سياسة توزيع رأس المال.
- الرفع من رأس المال: والمقصود به هو فتح رأس المال للمساهمين؛ إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة ونذكر أهمها:
- ✓ رفع رأس المال نقداً أو عيناً: تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة حيث تحدد المساهمة الخارجية في رأس مال أو لتكوين رأس المال الأصلي،
 - ✓ الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات: يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة،
 - ✓ الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون: تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية و إنما تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة وتسمى العملية كذلك بتركيز الديون.
- توزيع مكافأة رأس المال: تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة. مكافأة رأس المال هو رصيد متبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية.

الفصل الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

خلاصة الفصل :

ازدادت الأهمية بموضوع التحليل المالي للقوائم المالية منذ نهاية القرن 19 ، وبالتحديد في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي أين شهدت تلك الفترة انهيار كثير من المؤسسات مما أدى بالضرورة إلى دراسة القوائم المالية للمؤسسات بشكل علمي بغرض التعرف على الأداء الحقيقي لهذه المؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي.

و يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، وبغرض الوصول إلى هذا الهدف يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها الإطار المفاهيمي لعملية التحليل المالي، حيث تبدأ بتحديد غرض وسياق التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة وتكرار كل العمليات للتأكد من صحة التوصيات والاستنتاجات الأصلية.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل

لقد اخذ موضوع الاداء في السنوات الاخيرة حيزا كبيرا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الامر الذي جعل هذه المؤسسات تتعرض لضغوطات كبيرة من اجل تحسين مستويات اداءها من خلال الاستعانة بالأنظمة الحديثة لتطوير وتقييم الاداء. والتحليل المالي يلعب دور هام في تحسين الاداء المؤسسة الاقتصادية وذلك باستخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي في عملية تقييم الاداء.

✓ المبحث الأول : ماهية الاداء والاداء المالي

✓ المبحث الثاني : دور التحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول: ماهية الاداء والاداء المالي

المطلب الأول: مفهوم الأداء

إن فهم الأداء لن يتم أبدا إلا بتحليل المتغيرين الأساسيين فيه وهما الكفاءة و الفعالية و التين يجب دراستهما بشكل مفصل ، كما أن البحث في الروابط التي تجمع بينهما سيعطي الضوء المناسب الذي يمكن من وضع تعريف نهائي يجمع أهم الأفكار التي قدمتها رؤى و نظريات مختلف المفكرين.

تعريف الأداء:

يعتبر تحديد مفهوم دقيق للأداء من أهم المسائل التي طرحت في الساحة العلمية قديما وحديثا وذلك بغرض وضع تعريف يمكن اعتباره مرجعا أساسيا لأي عمل علمي في مجال الإدارة إلا أن الصفات المتغيرة التي يكتسبها الأداء حال دون تحقيق هذه الغاية , فتارة يظهر الأداء على انه قدرة المنظمة على تخصيص مواردها واستخدامها بالشكل الأمثل ، وتارة يرتبط بإنتاجية العمال و العنصر البشري ، وتارة يظهر على انه قرين الإنتاجية وصورتهما ، ولقد ظهرت عدة محاولات لوضع هذا المفهوم في إطار واضح ، نذكر منها تعريف أحمد سيد مصطفى: "على انه درجة بدون الفرد أو الفريق أو المنظمة الأهداف المخططة بكفاءة وفعالية"¹

ويعرفها **jean Yves**: " على أنها مجموعة من المعايير الملائمة للتمثيل والقياس التي يحددها الباحثون والتي تمكن من إعطاء حكم تضييقي على الأنشطة والنتائج والمنتجات وعلى أثار المؤسسة على البيئة الخارجية"².

ويظهر من التعريفين الأخلاق الواضح في توجه كل من الباحثين، فالباحث أحمد سيد مصطفى ينظر إلى الأداء على أنه درجة يلوع الفرد أو الضيق أو المنظمة الأهداف المخططة وبالتالي ربط الأداء بالقدرة على تحقيق الأهداف وجعله مرهونا بعدم الفجوة بين الهدف الفعلي والمخطط. فكلما ازدادت الهوة بين ما تحقق وما خطط له انخفض مستوى الأداء والعكس صحيح فالأداء كما يظهر التعريف متوقف على تقليص الفجوة بين ما خطط له وما تحقق فعلا عن طريق تحقيق الكفاية والشمالية في حين أن الباحث **jean Yves** يقرن الأداء بمجموعة من المقاييس والمعايير المحددة سلفا لا بأهداف تضعها المنظمة، ويكون الحكم على الأداء بالجهد أو بالبردي ، حسب قدرة المؤسسة على تطبيقها، ويظهر الباحث ضرورة توفر عنصر الشمولية في تبتي المقاييس إذ أنها يجب أن لا تعمل البيئة الداخلية فقط بل يجب أن تشمل البيئة الخارجية للمنظمة، ومن خلال التعريفين يمكن استنتاج أن الأداء هو: القدرة على تحقيق الأهداف المخططة بأقل فاقد من الموارد المتاحة والمستهلكة وبذلك نجد أن الأداء مركبين أساسيين يتفاعلان مع بعضهما وهما: الفعالية المقترنة بتحقيق الأهداف، والكفاءة المقترنة بتدنية التكاليف ومطابقة المقاييس وفي ضوء هذا التحليل نصل إلى أن أحسن مفهوم يمكن إطلاقه على الأداء الأمثل

¹ أحمد سيد مصطفى إدارة البشرية (الأصول والمهارات): بدون ذكر دار النشر، مصر، 2002، ص 415

² Jean Yves saulguin gestion des ressources humaines et performance des services les cas revue de gestion des ressources humaines n. 36, des établissements socio-sanitaire Edition eska . paris , juin2000

والمتميز الذي تستهدفه المؤسسة هو ذلك الأداء القادر على إيجاد (la creation) قبعة مقدمة للسوق بأقل تكلفة ممكنة .

المطلب الثاني : معايير تصنيف الأداء

إن القدرة على وضع تعريف للأداء سيتمكن من بناء الإطار النظري السليم الذي يسمح بعل جل المسائل العالقة بالموضوع إلا أن الصورة الحقيقية لن تكتمل في ظل انعدام وجود معالم واضحة تمكننا من إبراز إحدائياته هذا ما يدفعنا إلى البحث فيها حتى نستطيع إعطاء مفهوم الأداء الصفة النهائية التي تخول عملية قياسه بشكل صحيح وفيما يلي محاولة لتوضيح هذه المعالم او التصنيفات أو المعايير التي طرحها الباحثون.

1- التصنيف حسب معيار البيئة³:

1-1 - أداء البيئة الداخلية للمؤسسة :

وهو يرتبط أساسا بجميع الأداءات الموجودة داخل المؤسسة سواء تعلق الأمر بالأفراد أي رأس المال البشري أو الأداء التقني أو المالي إذ أن الأداء الداخلي أو أداء البيئة الداخلية يتعلق بكل ما يمكن للمؤسسة التحكم فيه و التأثير عليه متمثلة في جميع النشاطات و الوظائف التي من أهمها: الإنتاج التمويل، التموين والعمليات الإدارية الأخرى وبالتالي هي نتيجة تفاعل مختلف أداءات الأنظمة الفرعية للمؤسسة

2-1- أداء البيئة الخارجية للمؤسسة

ونقصد به أداء جميع العوامل المحيطة والمؤثرة بشكل أو بآخر على الأداء الداخلي للمؤسسة سواء بالسلب أو بالإيجاب و تشمل أداء الحكومات في الجانب الكلي بالإضافة إلى أداء مختلف الموردين ، الممولين . المنافسين . الوسطاء، وهذه الأداءات تؤثر لا محال على المؤسسة بنسب متفاوتة فثمن جانب الكفاءة والفعالية من حيث الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة التي تقدمها البيئة الخارجية أو من حيث القدرة الخارجية أو من حيث القدرة على تحقيق الأهداف ، و التي غالبا ما تتأثر بالعوامل الخارجية غير المتوقعة التغيرات في القوانين والسياسات المؤثرة بشكل مباشر على قدرة المؤسسة في إنجاز ما خطط له.

ومن هنا يمكن اعتبار البيئة معيارا تصنيفينا قادرا على توضيح مفهوم الأداء بشكل جيد وذلك من حيث كونها قابلة للتحكم من جهة عندما يتعلق الأمر بأنشطة المؤسسة الداخلية أو غير قابلة للتحكم بها مما يفرض على المؤسسة محاولة التكيف معها .

2- التصنيف حسب معيار الزمن :

1-2 الأداء في المدى القصير:

وبعني قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها على المدى القصير ويصبح الأداء في هذا المجال متعلقا بما يلي:

³ جورج جاكسون وآخرون، ترجمة خالد حسن زروق، " التنظيم: منظور كل للإدارة"، معهد الإدارة العامة، الرياض ، 1988، ص.ص 60 - 58 .

الإنتاج : ويعبر عن قدرة المؤسسة على خلق مخرجات وفقا لمتطلبات البيئة الخارجية .

الكفاءة : تعبر عن الكيفية التي تؤدي بها الأعمال وهي تسمية = المخرجات المدخلات .

الرضا : وذلك باعتبار المؤسسة نظام اجتماعي يهدف إلى تحقيق الإشباع من خلال تفاعل الأفراد

ضمن نظام معين ، هذا الإشباع يتمثل في تحقيق الرضا النفسي والاجتماعي في مكان العمل ولا يتم هذا إلا بالتححرر من السلوكيات غير الملائمة والحصول على حصص من المنافع الإضافية والقدرة على الحوار والتفاوض ومن المؤشرات الأساسية على وجود الرضا من عدمه ما يلي :

✓ طبيعة وشكل النزاعات والأزمات القائمة بين الأفراد

✓ معدل دوران العمال Trun - Over

✓ الغيابات والتأخيرات.

2-2- الأداء في المدى المتوسط :

ويتمثل في عنصرين مهمين يعكسان مفهوم الأداء وهما

1. التكيف. ويشير إلى قدرة المؤسسة على التفاعل مع المتغيرات المحيطة بها ومحاولة تغيير الأنشطة

لما لزم ذلك ، ويعتبر التناقص من أهم المواقع التي تحفز المؤسسة على تعديل أهدافها أو إعادة النظر في الموارد التي تستخدم سواء كانت أصولا معنوية أو مادية فمسألة القدرة على تكييف مرهونة بعامل المرونة الذي سيضمن للمؤسسة المحافظة على موقعها في السوق وإلا فلابد عليها أن تتحمل العواقب إذا لم تكن قادرة على وضع هذا المفهوم نصب اهتمامها .

. النمو (Croissance) : وهو مفهوم يدل على الاستمرارية التي هي أساس البقاء ، والذي يعتبر الهدف الرئيسي لكل منظمة ومؤسسة . إن النمو سواء بتعظيم تحجيم عوامل الإنتاج أو برقع حصص المؤسسة في السوق سيتمكن من تحقيق الأهداف الاجتماعية المرغوب حصولها كابتلاع البطالة وإحداث الفارق في الثقافة التي ستنتشر طرديا مع نسبة نموها وأحسن مثال على ذلك الثقافة البيانية التي نشرت عن طريق نمو المؤسسات البيانية وظهور ما يسمى Made In Japan .

2-3- الأداء في المدى الطويل :

وهو يعكس مفهوم البقاء في ظل كل المتغيرات البيئية على الصعيد الكالي متمثلا في : الحكومات والاقتصاد والسياسات المالية والمجتمع أو على الصعيد الجزئي مع المتعاملين الماليين والموردين ، الزبائن بالإضافة إلى المؤسسات العاملة في نفس المجال . إن البقاء تحت ضغط المنافسة سواء في المنابع أي على الموارد بصورتها المادية والمعنوية أو في المصبات أي على تلك الأسواق التي تستقبل أنواع السلع والخدمات المتفرقة أحيانا و المندمجة أحيانا أخرى ، لا يتم إلا بوجود تخطيط استراتيجي بعيد النظر قادر على تحقيق هذا القصد ، ووجود

تصور واضح للأداء بطرفيه (الكفاءة والفعالية) لا بد أن ينعكس على صورة البقاء مكسبها بذلك الثقة المنشودة للمستهلك ويظهر هذا جليا في العلامات الكبرى مثل: تستله التي تكتب على علاماتها التجارية تاريخ نشأة المؤسسة دالة بذلك على قوتها وقدرتها على البقاء، وكذلك شركة Bavaria Motors التي وضعت متحفا خاصا بها دالة على عظمة الشركة وقدرتها على قهر منافسيها خلال حقبة المختلفة وهذا إن دل على شيء فهو يدل على قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع مختلف الظروف والتحديات حتى ولو كانت الحروب نفسها والتي هيا البعد الأسود للجانب البشري للمنافسة على الموارد، وهذا ما يستدعي تفكيرا عميقا يصب في الفترة على الحفاظ بالأداء العالي لزمن يمكن للأجيال الصاعدة الاستفادة منها.

إن مفهوم القدرة على البقاء مفهوم ينطوي على معان عميقة تستدعي الوقوف طويلا أمامها وتحدي عالي تتمني جميع المنظمات بلوغه، ولكن الواقع الذي تعيشه هذه المؤسسات اليوم يختلف تمام الاختلاف عن ما تعتقد أو تعلم أنها سائرة نحوه، وهذا ما يمكن ملاحظته في النظام الخطي الذي تتبعه (Liner system) فبالمعدات الحالية العالية للاستهلاك والطرق غير المستدامة في استغلال موارد الأرض قد لا تكفي خمس مثيلات الكرة الأرضية للاستجابة إلى هذا الزخم من المتطلبات في 100 أو 200 سنة المقبلة، وتكون أهم الحلول الممكنة للبشر في التوجه نحو إعادة التدوير واستغلال المنتجات المستخدمة لدي إلقائها كنفائيات وتدمير ما تبقى من موارد لا لشيء إلا بسبب جشع بشر اليوم وغياب العقلانية في الاستهلاك.

3- التصنيف حسب معيار الشمولية⁴:

يعتبر هذا التصنيف مشترنا بمباري الجزئية والشمولية أي أن الأداء هنا قد ينظر إليه إما على أساس أنه أداء عام كلي للمؤسسة واعتبارها وحدة واحدة أو ينظر إليها على أساس جزئي أي النظر إلى المنظمة على أم مجموعة من الأنظمة الشرعية المرتبطة فيما بينها.

3-1-1- الأداء الكلي:

يتمثل في الإنجازات التي ساهمت كل الوظائف والأنظمة الفرعية للمؤسسة على تحقيقها، ومن خلال الأداء الكلي يمكن الحكم على المؤسسة بالضعف أو بالقوة في مواجهة الفرص والتهديدات الموجودة ببيئتها الخارجية.

3-2-2- الأداء الجزئي:

ويقصد به الأداء الذي تحققه كل وظيفة وكل نظام فرعي داخل المؤسسة. والقدرة على بناء هذا المفهوم يمكن منظمة الأعمال من ضبط الاختلالات الجزئية قبل الوصول إلى أزمة يصعب أو يستقبل الخروج منها. إن الأداء الكلي ما هو في الحقيقة إلا نتيجة تفاعل الأداءات الجزئية داخل المنظمة والوصول إلى الهدف العام لا يتم إلا بتحقيق الأهداف الفرعية وإذا اختلت إحداها انعكس ذلك ولا بد على نجاح المنظمة ككل.

⁴ عبد المالك مزهودة الأداء بين الكفاءة والفعالية"، مجلة العلوم الإنسانية. العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر 2001، ص 86.

4 - التصنيف حسب المعيار الوظيفي:

حسب هذا التصنيف بنظر لأداء كل وظيفة على إحدى مركزين بذلك على تلك التي تكتسي أهمية كبرى والتي تعتبر أساسية في المنظمة وهي: الإنتاج، المالية، التسويق، الموارد البشرية .

4-1-أداء الوظيفة التسويقية:

يتحدد هذا الأداء من خلال قدرته على تحسين المبيعات، رفع قيمة الحصة السوقية. تحقيق رضا العملاء، بناء علامة ذات سمعة طيبة لدى المستهلكين

إن حقيقة أداء الوظيفة التسويقية تعتبر من التحديات الكبرى في المؤسسة إذ تطرح مشكلة قدرة تقييم الرضا ومقدار تأثير العملات التسويقية على الزبائن، هذا ما يفسر تسمية الدوران العالية للمستخدمين في هذه المصلحة وذلك راجع لصعوبة تقييم أدائهم مما ينشأ في كثير من الأحيان خلافات كبيرة بين العمال تفرغاليا بالنسبة المرتفعة للاستقلالات.

4-2-أداء الوظيفة المالية:

ويتع في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي، وبناء هيكل مالي فعال يحقق يلوع اكبر عائد على الاستثمارات والوصول إلى أقصى مستويات المردودية الممكنة وغالبا ما تخضع هذه الوظيفة التقييم وتحديد أدائها وفعاليتها من خلال هذين العنصرين. وتجدر الإشارة الا ان قدرة المسيرين على تحقيق هذا الهدف مقترن بالتحفيز الذي تمنعه المؤسسة سواء كان ماديا مقابل رفع المردودية أو معنويا وذلك ببث روح المساهم بدل فكرة العامل الأجير.

4-3-أداء وظيفة الإنتاج :

وهنا يظهر الأداء في قدرة المنظمة على التحكم بمعايير الجودة المطلوبة في المنتجات. طريقة العمل، بيئة العمل، تكاليف الإنتاج، كفاءة العمال. التحكم بالوقت والإنتاج، المراقبة على الآلات، معدل التأخر في تلبية الطلبات

4-4- أداء وظيفة الأفراد (الموارد البشرية)

وتعتبر وظيفة الموارد البشرية من أهم وأصعب الوظائف في تحديد مفهوم الأداء، إذ أن العنصر البشري عنصر متغير يصعب تحديد كفاءته وفعالته بشكل واضح، وقد يستعين القائمون على تحديد أداء العنصر البشري على مؤشرات المستوى العلمي والمهارة الفنية إلا أنها تبقى جد قاصرة عن إعطاء التقييم الكامل فالجانب النظمي كالعمل تحت الضغط والتوتر عوامل لا يمكن إخضاعها للدراسة أو الوصف الذي يمكن معه تحديد الأسباب بشكل دقيق .

المطلب الثالث: ماهية الاداء المالي

الفرع الاول: تعريف الاداء المالي

تقوم المؤسسات بتقييم أدائها من اجل التعرف على نقاط القوة والضعف المميزة والفرص والتهديدات المحيطة حيث تعمل على استغلالها وتصحيحها من اجل تحقيق أهدافها، ومن بين أنواع الأداء نجد الأداء المالي⁵ و توجد عدة تعاريف للأداء مالي نذكر منها:

✓ حدد الخبراء الماليين مفهوم الأداء المالي على انه " وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي تستخدمها للوصول الى الأهداف من خلال دراسة الإيرادات، والموجودات، والمطلوبات، وصافي الثروة. "⁶

كما يعبر عن " مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في استخداماتها ذات الاجل الطويل والقصير من اجل تشكيل ثروة. "

✓ وعرف أيضا انه " المفهوم الضيق لأداء الاعمال، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية تقيس مدى انجاز الأهداف، ويعد الداعم الأساس ي للأعمال المختلفة التي تمارسها المنظمات. كما يساهم في اتاحة الموارد المالية وغيرها ويزود المنظمة بفرص الاستثمار في ميادين الأداء المختلفة التي تساعد في تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. "

كما يعبر عن مدى النجاح المالي الذي تستطيع من خلاله المؤسسة ان تعظم ثروة ملاكها وذلك من خلال الحصول على اعلى عائد ممكن لاستثماراتها.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

هناك عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي منها داخلية وأخرى خارجية، ستعرف عليها من خلال هذا المطلب.

1- العوامل الداخلية: يمكن تلخيصها فيما يلي :

1-1- الهيكل التنظيمي :

يؤثر على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد رقم الاعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثمة تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات بأكثر فعالية.

⁵ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان. " إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، بدون سنة، ص.222.

⁶ علاء فرحان طالب، " الح وكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي"، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 67.

2-1-2-1- المناخ التنظيمي :

حيث يقوم على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحية الإدارية والمالية وإعطاء المعلومات لمتخذي القرار لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسة.

3-1- التكنولوجيا :

تؤثر على الأداء من خلال تغطيتها لجوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة الى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4-1- الحجم :

يمكن ان يؤثر الحجم سلبا على الأداء حيث يشكل عائقا لأداء الشركات، فكلما ازداد حجم الشركة فان عملياتها تصبح أكثر تعقيدا وادائها اقل فعالية. كما يمكن ان يؤثر إيجابا فكلما ازداد حجم الشركة كلما زاد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة.

2- العوامل الخارجية: تتمثل اهم هذه العوامل في ⁷:

1-1- السوق :

يؤثر في الأداء المالي من خلال قانوني العرض والطلب، ففي حالة انتعاش السوق وارتفاع الطلب يؤثر ذلك إيجابا على الأداء المالي، وفي الحالة المعاكسة سنلاحظ تراجع الأداء المالي.

2-2- المنافسة :

تؤثر المنافسة على الأداء المالي اما سلبا او إيجابا، حيث يمكن ان تعمل على تعزيزه عندما تواجه المنافسين من خلال تحسين صورتها والوضع المالي عن طريق أدائها المالي، وفي حالة إذا ما كانت المؤسسة لا تستطيع مواجهة المنافسين فوضعها المالي سيتدهور وبالتالي اداءها المالي يسوء.

3-2- الأوضاع الاقتصادية :

قد يكون لها أثر سلبي او إيجابي. ففي حالة الازمات الاقتصادية او التضخم فسيكون التأثير سلبيا على الأداء المالي اما في حالة ارتفاع الطلب الكلي او دعم الدولة لإنتاج ما فان التأثير يكون إيجابي.

الفرع الثالث: منهجية الأداء المالي

توجد مجموعة من المعايير بالإضافة الى عدة خطوات يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي.

1- معايير الأداء المالي :

توجد عدة معايير تستخدم لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة، وهي كما يلي:

⁷ محمد محمود الخطيب، " الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص-ص 45-46.

1-1-المعايير التاريخية:

تستخدم لإعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمؤسسة وبيان وضعها المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك من اجل تقييم الأداء المالي من طرف الإدارة العليا وتحسين كفاءة الإدارة المالية.

2-1-المعايير القطاعية (الصناعية):

تفيد في قياس أداء عدة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع. أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة مع النسب المالية لمؤسسة مساوية لها في الحجم وطبيعة تقديم الخدمة.

3-1-المعايير المطلقة :

تعد من اقل المعايير أهمية، تقيس التقلبات الواقعية.

المعايير المستهدفة :

تقوم بمقارنة النتائج المحققة في الماضي مع السياسات والاستراتيجيات المخطط لها، وتساعد في تحديد الانحرافات من اجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

2-خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن ذكر خطوات عملية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية :

- ✓ الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث ان من خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة النشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- ✓ دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع او مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- ✓ وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

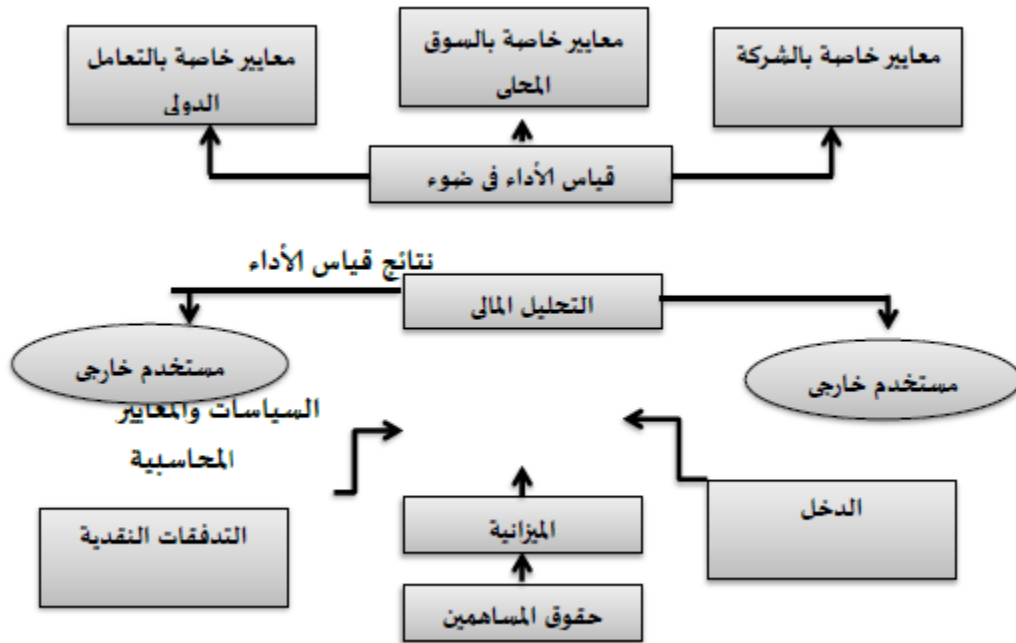
المبحث الثاني : دور التحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

المطلب الأول : محددات استخدام مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء

الفرع الأول : مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء

يشكل التحليل المالي أسلوباً خاصاً بعملية تقييم أداء الشركة للخروج بالقيمة العادلة للسهم، حيث تستخدمه الإدارة أو أطرافاً أخرى لتقييم و تفسير أدائها خلال فترة زمنية معينة، ويستند ذلك على مجموعة من مصادر المعلومات المختلفة والتي يقدمها النظام المحاسبي للشركة، حيث أن الشكل الموالي يوضح الإطار العام لمفهوم التحليل المالي وعناصره المختلفة لغرض قياس الأداء باستخدام معايير معينة تخص السوق أو نشاط محدد⁸، فيمكن قياس الأداء في ضوء معايير خاصة بالشركة بالسوق أو بالتعامل الدولي، كما أن نتائج هذا القياس هي موجهة للمستخدم الداخلي لاتخاذ القرار، أو للمستخدم الخارجي الذي له علاقة بالمؤسسة و بنتائج تقييم أدائها كما يلخصه الشكل الآتي

الشكل (2-1): مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء



⁸ محمد محمود يوسف. البعد الاستراتيجي لتقييم الاداء المتوازن الدار الجامعية الاسكندرية. مصر 2006، ص 8.

الفرع الثاني : محددات استخدام التحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء .

إن ظهور العديد من القيود والمحددات عند استعمال التحليل المالي قد يؤدي إلى صعوبة استعماله في حالة التحول إلى قياس الأداء الكلي للشركة، للخروج بالقيمة العادلة لأسهمها، وفيما يلي أهم هذه المحددات :

- ✓ استناد التحليل المالي إلى بيانات تاريخية
- ✓ اعتماد التحليل على قيم حددت بأسم و سياسات معينة؛
- ✓ عدم الأخذ بعين الاعتبار ظروف الخطر وعدم التأكد عند قياس الأداء؛
- ✓ عدم الأخذ بعين الاعتبار أثر العوامل الخارجية (منافسة، عملاء، دولة) ؛
- ✓ التحليل المالي يتعامل مع الأهداف في الأجل القصير دون الطويل الأجل؛
- ✓ التحليل المالي يغيب البعد الاستراتيجي؛
- ✓ إهمال عناصر التداخل بين محاور قياس الأداء الكلي في التحليل المالي
- ✓ عدم مسايرة التحليل المالي لبيئة الأعمال الحديثة ؛

مما سبق نستخلص أن عملية تقييم أداء الشركة تلعب دورا هاما من أجل الخروج بالقيمة العادلة السهم ، حيث تتبع منهجية معينة تحتوي على مجموعة من المعايير تكون كمثابة الموجه لتلك العملية، أضف لذلك عدم الاعتماد على مقاييس للأداء بشكل منفرد ومستقل، بل يأخذ بعين الاعتبار التغير المستمر في بيئة هذه الشركة و كذا تطلعاتها الاستراتيجية، إذ يجب البحث عن مدخل للتقييم يتم التطرق فيه إلى كل المحاور التي قد تساهم في إدارة هذا الأداء، وهذا ما نطمح إليه في المبحث القادم والمتمثل في المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء والذي يعتمد على القيم المضافة بشكل أساسي.

المطلب الثاني : طرق تحليل مؤشر الربح والربحية

حتى تتم عملية تقييم الأداء بشكل أدق، يتوجب على المحلل المالي أن يستخدم الربح المحاسبي والذي هو عبارة عن الربح الذي يظهر في القوائم المالية، ولكن هذا الربح هو مزيج من عدة مصادر " ربح دفترى، ربح احتكاري، ربح عدم التأكد"، ولكن المختصين يعتقدون أن الربح المحاسبي لا يمكن أن يكون موضوعيا أو يمكن الاعتماد عليه باعتبار أن التجارب العملية أكدت أن كثيرا من المشاريع كانت قوائمها المالية تظهر وجود أرباح وان هذه القوائم قد تظهر زيادة في الأرباح من سنة إلى سنة أخرى، إلا أن الحقيقة تظهر أن هذه المشاريع أخذة في التدهور وقد تنهار مثل هذه المشاريع فجأة وبدون سابق إنذار، لذا فان الربح الذي ينبغي أن يؤخذ به هو الربح الابتكاري والذي ينتج عن الابتكارات أو الاختراعات أو التجديدات والتي تؤدي إلى تخفيض التكلفة الحقيقية للوحدة من السلع والخدمات التي تنتجها الشركة أو تبيعها، وحجم الأرباح المطلقة في الحقيقة لا يتعلق فقط بنتيجة الأعمال التي يمارسها المشروع ولكن كذلك تتعلق بحجم الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لذا كلما ازداد حجم المبيعات في المشروع كلما ازداد حجم الأرباح المطلق، وعندما نريد أن نقيم الأنشطة المختلفة فإننا نستخدم المؤشر النسبي " الربحية " والذي هو في الحقيقة يمثل العلاقة بين الأرباح الصافية خلال فترة معينة وحجم المبيعات أو الإنتاج

خلال نفس الفترة ومعبرا عنها بنسبة مئوية، إذا مؤشر الربحية يعتبر أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد كفاءة الأداء وبصورة عامة يتضمن برنامج تحليل الربحية الخطوات التالية:

1- تحديد الهدف من التحليل :

على أساس هدف التحليل يتم تحديد الخطوات اللاحقة، والمقصود بهدف التحليل هو تحديد:

- موضوع التحليل : ما هو موضوع التحليل؟ هل هو تحليل ربحية الأصول مثلا أم ربحية السهم....الخ

- غرض التحليل : وهذا يرتبط بالطرف المستفيد من التحليل، حيث أن كل تحليل له أدواته وأساليبه

الخاصة به والذي يختلف باختلاف الجهة التي تقوم به.

2- اختيار أساليب وأدوات التحليل:

عملية اختيار أساليب وأدوات التحليل تعتمد على المحلل المالي والمنهج التي يعتقد أنها ستوصله إلى نتائج جيدة

فقد يستخدم الطرق التقليدية أو الطرق الرياضية أو الإحصائية أو جميع هذه الطرق معا

3. تحديد منهج التحليل :

ويتم تحديد المنهج على أساس مقارنة النتائج الفعلية مع المخططة "المعيارية" أو منهج التحليل الرأسي " الثابت "

أو غيرها من المناهج الحديثة التي تسبق الإشارة إليها في الفصول السابقة.

المطلب الثالث : الفشل المالي

الفرع الأول : مفهوم الفشل المالي وأسبابه.

أولا : مفهوم الفشل المالي

سنحاول ضبط المصطلحات ذات صلة بالفشل وإبراز أوجه الاختلاف بينها نظرا الارتباط هذا المفهوم مع كل

العسر، التعثر والإفلاس.

1- تعريف الفشل: هو عبارة عن عدم قدرة المنشأة على دفع التزامات عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس

نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى

الحالة التي عليها المنشأة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها، أو استعادة توازنها المالي والنقدي أو التشغيلي.

عموما فإن الفشل كحالة المنشأة ما. إنما يعني أن تلك المنشأة تشير نحو الإفلاس والتصفية، ومن أن تلك المنشأة

تزول من الحياة الاقتصادية اختياريا، فالفشل هو القانون الأخير لها، أو أنه نهاية التنظيم أو توجيه المصالح.

وهو ينقسم إلى⁹:

1- فشل اقتصادي: يقصد به حالة شركة تعجز فوائدها المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل وبمعنى أخرى أنه يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق، أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.

فشل مالي: في هذه الحالة لا تستطيع المنشأة سداد التزاماتها للدائن والوفاء بديونها المستحقة عليها.

2- العسر المالي: زيادة الالتزامات المستحقة للغير (الخصوم) من قيمة أصول المشروع وهذا الأمر بغض النظر عن محتوى السيولة.

كما يعرف بأنه: "عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية التي استحققت أو تستحق في الأجل القصير". من هنا يمكننا التفريق بين نوعين من العسر فتعد¹⁰:

- العسر المالي الغني: وهو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزامات بالرغم من أن إجمالي الموجودات (أصولها أكبر من إجمالي المطلوب) الخصوم

العسر المالي الحقيقي: ويحدث في حالة عدم السداد بالإضافة إلى صغر حجم موجوداتها مقارنة بمتطلباتها.

3- التعثر المالي: هو حالة عدم التوازن قد تصيب الدولة أو المنظمة أو البنوك أو الفرد وترجع هذه الحالة إلى تضافر مجموعة من الأسباب والمتغيرات الداخلية والخارجية وتؤدي إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات المطلوبة.

4- الإفلاس: في حالة لا تستطيع فيها المؤسسة دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائياً لإدارتها. وهو إجراءات قانونية لتسييل أو إعادة تنظيم الأعمال، وأيضا نقل البعض أو كل أصول الشركة الدائنين. يميز القانونيين بين حالي الإفلاس والإعسار، حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه أما في حالة إعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بدونية المستحقة الأداء¹¹.

ذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي و الفشل المالي على اعتبار التعثر المالي شق الفشل المالي وقد تؤدي إليه بالضرورة.

⁹ دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتغيرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة. رسالة لنيل شهادة ماجستير قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة. 2006، ص 47

¹⁰ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتغيرة والأزمة المالية المصرفية العالمية الأزمة الرهن العقاري الأمريكية، الدار الجامعية، 2010، ص 56

¹¹ حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الإئتمان دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010 رسالة لنيل شهادة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 103

لتعثر المالي يعني أحد الحالتين أو كليهما وهما:

- ✓ نقص فوائد الأسهم أو توقفها (مشكلة تحقيق خسائر متتالية).
- ✓ التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.
- ✓ أما الفشل المالي يعني أحد الأمرين التاليين أو كليهما.
- ✓ التوقف كلية عن سداد الالتزامات.
- ✓ الإفلاس وتوقف النشاط.

ثانيا- أسباب الفشل: يمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي على فشل الشركات إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية.

1- الأسباب الداخلية:

- ✓ ضعف الإدارة وعدم علميتها.
- ✓ عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع والتسعير والإنتاج.
- ✓ إجراء التوسعات غير المطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة.
- ✓ عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن وغيرهم.
- ✓ الخسائر المتراكمة.
- ✓ عدم السيطرة على المخزون..
- ✓ سوء التجهيزات الداخلي والموقع غير المناسب.

إن مشكلة الفشل المالي للمشروعات تشكل ظاهرة خطيرة وعبئا على الاقتصاد القومي لذلك قام كثير من الباحثين بدراسة الظاهرة سواد في مصر أو في العالم وفي ضوء ما تقدم مقام عدد من الدارسين بين نماذج تتضمن عدد من المؤشرات المالية التي يمكن مسبقا عن احتمال حدوث الفشل هن طريق ملاحظة تلك المؤشرات بعناية عبر الزمن وتمكن القائمين على دراسات أعدت على أن بعض المشروعات¹².

أنقذت بفضل متابعة إدارة المشروع لعدد من المؤشرات المالية التي تحذر من قرب تعرضها المخاطر الفشل.

2- الأسباب الخارجية:

- هي الأسباب التي تقع تحت سيطرة الإدارة ومن أمثلتها شدة المنافسة وتقلبات الاقتصادية.
- ✓ ارتفاع تكاليف الإنتاج فوق ما كان متوقعا أثناء تنفيذ المشروع مثل ارتفاع أسعار مواد الخام عالي.
- تقاعس المساهمين عن سداد أسهمهم في رأس المال أو نقص في السيولة.

¹² عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 57

- ✓ المنافسة الشديدة ودخول سلع ذات جودة أعلى وسعر أقل.
- ✓ التطور في التكنولوجيا و تطوير أساليب الإنتاج أو استحداث منتجات جديدة مما يؤثر على الطلب المنتجات الشركة.
- ✓ الأوضاع السياسية و انعكاساتها على الخطط و على ظروف الاستيراد أو التصدير في الدولة.1

3- مراحل الفشل: في الحقيقة الأمر، فإنه قبل أن تصل المنشأة إلى مرحلة الفشل فهي تمر بالمراحل التالية:
- ظهور بوادر الفشل:

مما لا شك فيه أن المنشأة لا تصح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير في طلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقدم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل. غالباً ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمنشأة، ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث إن إعادة التخطيط في هذه المرحلة قد يكون أكثر فاعلية.

1 - مرحلة الضعف المالي (عجز السيولة):

تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي. ويكون ذلك عندما تصبح المنشأة غير قادرة على مواجهة احتياجات النقدية الفورية، و في هذه المرحلة تكون أصول المنشأة أكبر من التزاماتها، و لكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة وربما تستمر هذه المرة لعدة شهور، ولمعالجة هذا الضعف تلجأ المنشأة إلى الاقتراض لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

2- مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي):

تمكن هذه المرحلة في عدم قدرة المنشأة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة، وهذه المرحلة كالمرحلة الثانية يمكن معالجتها، ولكن تأخذ المعالجة فترة طويلة من الزمن.

كإجراء تعديل في السياسات المالية في المنشأة أو تغيير الإدارة، أو العمل على إصدار أسهم إضافية. ومعظم المنشأة التي تمر في هذه المرحلة تعالج بنجاح إذا اكتشفت الخلل في الوقت المناسب واتخذ الإجراءات المناسب، أما المنشأة التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة وفي الوقت المناسب، فتنتقل إلى المرحلة الرابعة وهي مرحلة

الإعصار الكلي¹³.

3 - مرحلة الفشل الكلي (الإعصار الكلي):

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة فشل المنشآت، حيث يصبح هذا الفشل محققا وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية بسبب تجاوز الالتزامات الكلية قيم أصول الوحدة و يصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية. - مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس:

تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية حقوق المقرضين، و بذلك يجري الإعلان عن إفلاس الشركة أو بمعنى تصنعه الشركة وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون الشركة قد وصلت إلى مرحلة الفشل

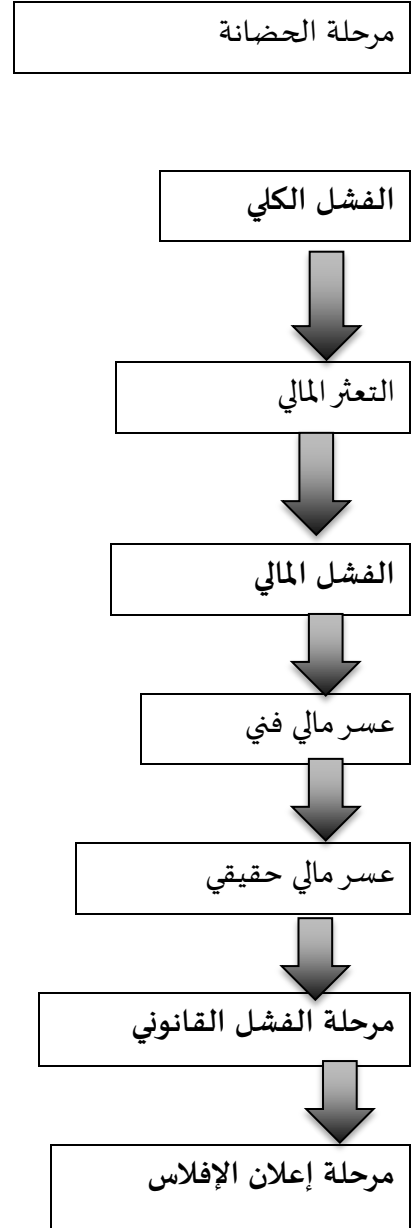
¹³ جهاد حمدي إسماعيل مطر نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية رسالة لنيل ماجستير قسم المحاسبة و التمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية . غزة 2010.ص 67

الشكل رقم (2-2) : مراحل فشل الشركات ومؤشراتها

المؤشرات	المراحل
نشوء بعض المشكلات في أداء الشركة ولكنها الصورة غير واضحة و مدركة من قبل الآخرين وقد تكون على شكل خلافات وجود مطالبات مالية على شكل ولكنها لم تأخذ الصفة النهائية.	←
انخفاض الأرباح و انخفاض المبيعات و زيادة المخزون السلعي و ارتفاع حجم التكاليف و انخفاض الإيرادات	←
انخفاض معدل العائد الناجم عن انخفاض الربحية انخفاض نسبة السيولة.	

المصدر: من اعداد الطالب

الشكل (2-3): مراحل فشل الشركات ومؤشراتها



اختلال الهيكل المالي للشركة كالاتماد المتزايد على الاقتراض قصير الأجل. عدم قدرة الشركة على مسايرة التطور التقني ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة الشركة فشل الشركة في التعرف على الأنشطة المربحة.

المصدر: بتصرف الباحث نقلا عن وحيد محمود رمو ويوسف عبد الرزاق محمد الوتار مرجع سابق ص14.

الفرع الثاني: مفهوم وأهمية التنبؤ بالفشل

أولا مفهوم التنبؤ:

اشتقت كلمة التنبؤ في اللغة العربية من أصل الفعل (نبأ) ويرى ابن متطور أن المراد بالنبأ الخبر. أيضا يقصد بالتنبؤ لغة تقدير المجهول.

أما التنبؤ يشكله العام، فيقصد به بأنه محاولة عقلانية التقدير المتغيرات المستقبلية المحتملة من خلال معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية لتلك الظاهرة.

يعرف بأنه يشير إلى جميع الأنشطة التي تتناول تجمع البيانات والمعلومات التي تبين كل العوامل و الظروف والمتغيرات المحتملة في المستقبل والتي يؤثر في مجمل الأنشطة والفعاليات التي تؤديها الشركة.

أما التنبؤ المالي:

1: فقد عرف مجلس المحاسبين في انجلترا، وويلزا التنبؤ بأنه "عملية تقدير للنتائج المالية التي تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية تالية .

2: عرف (Fortnum) التنبؤ المالي بأنه "مجموعة التقديرات والقياسات التي يصنعها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية بهدف الأعداد والمواجهة الظروف التي توقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف.¹⁴

3: أما (Robbins) فيرى أن التنبؤ يقوم على أساس أن الإدارة تصنع الافتراضات التي تحدد العلاقة بين عوامل البيئة المنظمة الخارجية السياسة الاجتماعية الاقتصادية، التكنولوجية

(السوق) و الداخلية (الإيرادات، المصاريف التغيير في عوامل البيئة أو التكيف معها لتحقيق الأهداف المنشودة.

ثانيا- أهمية التنبؤ بالفشل

إن من ضرورة إيجاد طريقة أو آلية تحليلية يمكن بواسطتها التنبؤ باحتمال وصول المؤسسة الاقتصادية إلى حالة التعثر قبل عدد ممكن كاف من السنوات وذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في حينها، وذلك لتعثر المؤسسة أو إفلاسها من أثار خطيرة على الاقتصاد وكل الفئات العاملة فيه والمرتبطة بهذه المؤسسات. فهناك الكثير من الفئات المهمة بالمؤسسة الاقتصادية والدين يولون اهتمام كبير لإمكانية التنبؤ بفشلها مثل المستثمرون، الدائنون، الإدارة الجهات الحكومية، مراجعو الحسابات وغيرهم.

المستثمر: على سبيل المثال يهتم بموضوع التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية من أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة والمفاضلة بين كل البدائل المتاحة وتخييب الاستثمارات الخطر

¹⁴ Fortnum.NR and levenw station quantitative forecasting methods.boston RWS.Kent 1982

أما اهتمام الدائنين أو المقرضون: بهذا الموضوع فأسبابه كثيرة منها اتخاذ قرار يمنح الانتماء أو عدمه، تحديد سعر الفائدة و شرط القرض بناء على حجم الخطر المتعلق به. أما الإدارة: فتهتم بموضوع التنبؤ بفشل الانخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لانقاذ المؤسسة في الوقت المناسب.

أما اهتمام الجهات الحكومية: بهذا الموضوع يرجع إلى تمكّنها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد وحرص منها على سلامته.

أما اهتمام مراجعو الحسابات : بالتنبؤ بالفشل فيتبع أساسا من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات الاقتصادية

ثالثا- تطورات التنبؤ بالفشل:

هناك خطوات عامة تتبع للتنبؤ بأي ظاهرة:

✓ تحديد وتعريف موضوع التنبؤ.

تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة عوامل المسببة في زيادته ونقصانه.

✓ دراسة العلاقات بين العناصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتصلة بها.

✓ إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ الاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلا.

✓ إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها وبين القيمة الفعلية الواقعية

له¹⁵.

رابعا- دقة التنبؤ المالي:

تتوقف دقة التنبؤ المالي على عاملين أساسيين يجب توفرهما للحكم على صحة ودقة عملية التنبؤ وهما:

✓ نوع البيانات المستخدمة في عملية التنبؤ ومدى ملامتها للقيام بعملية التنبؤ وخدمتها لأغراض التنبؤ.

✓ الظروف المحيطة التي تصغي على هذه البيانات.

عليه لا يمكن الاعتماد على أية عملية تنبؤ ما لم تؤخذ في الحسبان العوامل السابقة وتقوم بالإفصاح عن نموذج والأساليب المستخدمة في عملية التنبؤ التي نشأتها إعطاء ثقة أكثر في عملية التنبؤ.

يمكن إضافة عامل أخرى إلى عوامل السابقة ذو أهمية تتوقف عليه دقة عملية التنبؤ وهو مدى ملائمة ودقة

¹⁵ عبد الوهاب ددان، رشيد حفصي، تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل التمييزي، مجلة الواحات والدراسات، جامعة غرداية العدد، 2017، ص23.

الأسلوب الإحصائي المستخدم في عملية التنبؤ.

إذا لا يمكن أن تكون النتائج ايجابية وحقيقة ما لم يتم استخدام أسلوب علمي إحصائي سليم، يتناسب مع طبيعة البيانات المستخدمة.

خامسا- مقدرة المعلومات المحاسبية على تنبؤ المالي:

أشارت لجن معايير المحاسبة المالية (FASB) لإلى أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلاقتها بالقدرة التنبؤية، والقدرة على استرجاع المعلومات، وقد توصلت هذه اللجنة إلى مجموعة من التوصيات تتعلق بقدرة هذه المعلومات على التنبؤ المالي أهمها: - تتوقف نوعية القرارات المتخذة على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لهذه القرارات

عند إعداد اندماج التقيؤ أو عند إدخال تعديلات على التوقعات السابقة.

- أن تكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤ أي إمكانية استخدام هذه المعلومات كمدخلات في عملية التنبؤ ، أو قيمة ناتجة عن إعادة تغذية المعلومات (استرجاع المعلومات).

ترتبط القيمة التنبؤية للمعلومات بالمقدرة على استخدام المعلومات المحاسبية في عملية التنبؤ، وتعتبر هذه القيمة التنبؤية أساسا للترقية بين مدى ملائمة هذه المعلومات أو غير ملائمتها لاتخاذ القرارات.

كما توصل عدد من الباحثين إلى أن معيار القدرة التنبؤية ملائم كأساس لتقييم طرق والسياسات المحاسبية البديلة، حيث يعتبر بمنزلة اختبار حقيقي ومباشرة لمدى فائدة وأهمية المعلومات المحاسبية لمستخدميها.

الفرع الثالث : طرق وأساليب التنبؤ بالفشل

يوجد عدة طرق للتنبؤ المالي بعضها يعتمد على النماذج الكمية وبعضها الآخر يعتمد على نماذج النوعية، وفيما يلي أهم هذه النماذج¹⁶ :

1_ النماذج الكمية:

من خلال إسهامه في تحليل العلاقة بين التكلفة والحجم والربح والتنبؤ بأحد العناصر بمعلومة الأخر.

- المؤشرات المالية:

تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا، لأنها توفر مؤشرات مالية يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء

¹⁶ نسلي جهيدة, اثر العجز المالي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)/كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر. 2006.ص53

المؤسسات وتقييم كفاءة الإدارة، إضافة إلى أنها من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات وتقوم هذه الطريقة على أساس أن ما حصل في الماضي يحدث في المستقبل على انه يمكن الحذف منه أو الإضافة إليه .

ويتمثل القرض الأساس لهذا الأسلوب هو إمداد المستفيدين أو المحالين الماليين بمؤشرات مالية تساعد في اتخاذ قراراتهم المستقبلية، والتنبؤ بالوضع المالي للمشروع وقدرته على تحقيق ارباح مستقبلا أو المحافظة على الأرباح المحققة.

2- النماذج النوعية:

يعتمد هذا النوع من النماذج على آراء المتخصصين وذوي الخبرة من متخذي القرارات واستقاء آرائهم في التنبؤ بالأحداث والقيم والعمليات المستقبلية استنادا إلى تلك الخبرات وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه النماذج عند تعذر الحصول على بيانات تاريخية أو عدم الثقة بالبيانات التاريخية الموجودة فعلا.

حيث تهدف إلى الحصول على معلومات نوعية تكشف مدى سلامة وملائمة السياسات الإدارية المتبعة، ومدى صحة المركز المالي والنقدي للمؤسسة، سابقا تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات التقليدية في التحليل المالي والمتمثلة في:

- تحليل التغير والاتجاه :

يتم بواسطة هذا الاتجاه تحديد الأهمية النسبية المساهمة المحاسبية بالتحليل الأفقي والعمودي للميزانية العمومية وكشف الدخل، حيث يعتبر هذا النوع من الخطوات التقليدية المعتمدة لدى المحالين ومتخذي القرارات المالية، تتوقف فعالية هذا المنهج على صحة ودقة البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية، حيث يأخذ هذا النوع اتجاهين هما: الاتجاه الراسي والأفقي التي تم الإشارة إليهما سابقا.

- تحليل كشف مصادر الأموال واستخداماتها:

بموجب نوعية هذا الأسلوب يتم من خلاله قياس نوعية التغير في رأس المال العامل وغيرها من فقرات الأصول، الخصوم، حق الملكية، بهدف إبراز نوعية مختلف المصادر التي ساهمت في تغطية أنشطة الشركة حيث تعد هذه الكشافات بغرض تحديد قنوات استخدام أموال الشركة ومصادرها التي ساهمت بتغطية تلك الاستخدامات خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي يعطي هذا الأسلوب الصورة الواضحة من حركة الأصول والخصوم وفقا للملكية وذلك من خلال دراسة التغيرات الحاصلة لفقراتها خلال فترتين زمنيتين متتاليتين، سواء للميزانية الفعلية للشركة أو الميزانية المخططة أيضا.

- تحليل التغير في التدفقات النقدية:

يهدف هذا النوع من التحليل إلى توضيح مدى كفاية التدفقات النقدية ونوعيتها لتغطية التزامات المؤسسة من جانب، ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزامن الأمثل في هذه التدفقات من جانب آخر، حيث يمكن المحلل المالي أو غيره من المستفيدين من الوقوف على التطورات الحاصلة بالسياسات المالية، وتقييم التطور أو التراجع الحاصل في أهدافها بإضافة إلى تشخيص السياسات غير الناجعة، مثالا على ذلك الزيادة في أوراق القبض و المخزون يؤدي إلى الزيادة في التدفقات النقدية الخارجية حيث قد يؤشر لنا بوجود مشاكل في الائتمان والمخزون يدعو الإدارة من خلالها إلى ضرورة مراجعة سياسات رأس مال العامل.

خلاصة الفصل:

يحتل تقييم الأداء المالي مكانته بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات ، حيث ركزت عليه في الكثير من الدراسات و الأبحاث المحاسبية و الإدارية لأنه يزود الإدارة بالمعلومات محاسبية للتنبؤ بالإفلاس، حيث تعتبر مدخلا أساليب للنسب المالية المعتمدة في بناء مختلف النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل التي تعد القاعدة العريضة لتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدما في هذا المجال، و الأساس في ذلك هو صياغة النسب بأسلوب علمي يحقق أكبر فائدة نحو الأساليب الحديثة للتحليل المالي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بمكتب محاسبة

مقدمة الفصل:

وقد استقبلنا السيد مرحوم محمد علاء الدين محافظ حسابات ومحاسب معتمد في مكتبه ووضعنا أمام العمل المحاسبي، مما سمح لنا باكتساب خبرة ميدانية ومطابقة المعرفة النظرية على المعرفة التطبيقية. ولذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تقديم عام للميدان التي تمت فيه الدراسة وبعدها نستعرض دراسة تطبيقية

المبحث الأول: نبذة تاريخية حول المكتب

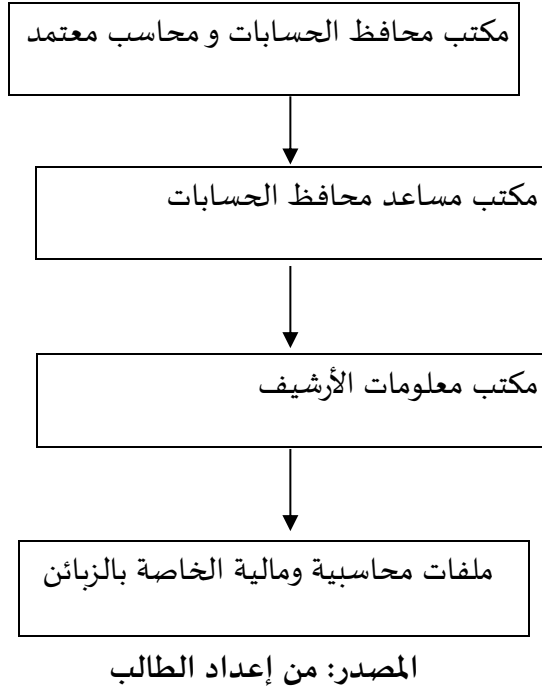
المطلب الأول: تقديم المكتب محل الدراسة الميدانية

إن مكتب محاسبة محل الدراسة الميدانية متواجد شارع رقم 14 بن قادة طيب ولاية مستغانم وقد زاول نشاطه سنة 2010 ويتمتع صاحبه بالاعتماد التالي:

- محافظ حسابات ومحاسب معتمد وفقا للقانون رقم 08/91 المؤرخ في 2004/06/22 الصادر عن المصرف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بالجزائر، يقوم بتسديد مبلغ الاشتراك السنوي المقدرب: 12000.00 دج لدى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وهنا يصبح مسجلا في جدول الغرفة الوطنية.

يتميز المكتب بالجدية والانضباط والالتزام في الخدمات التي يقدمها ويقدمها لزيائنه هي ذات جودة عالية كما قام صاحب المكتب بالتربص الميداني لدى رئيس المصرف الوطني للخبراء المحاسبين وفيما يلي نبين تقديم الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات:

الشكل (3-1) : مخطط مكتب محاسبة.



المطلب الثاني: الخدمات التي يقوم بها المكتب

إن المكتب ينشط في ميدان المحاسبي والمالي بحيث يقوم:

- ✓ إن مكتب المحاسبة مجهز بوسائل الإعلام الآلي، حواسيب مزودة ببرنامج للمحاسبة (logiciel de) Comptabilité برامج أخرى مثل(Execl.Word) ويمكن لبرنامج المحاسبة أن يضم عد ملفات، ما يسمح بمسك محاسبة عدة أشخاص طبيعيين كالمحامي، والصيدلي، وأشخاص معنويين كمؤسسات، قد يكون ملف الزبون مقاول أشغال عمومية، مؤسسة نقل، مصنع إنتاجي، تاجر جملة، والتصريحات الجبائية الشهرية، وإعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية.
- ✓ كما يقوم بعملية المراقبة القانونية المستقلة، وذلك بالإدلاء بشهادته على صحة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات المعطاة في تقرير مجلس الادارة الخاص بالتسيير وذلك دون التدخل في التسيير.

المطلب الثالث: تعريف الشركة

"، x وضع محاسب المعتمد تحت تصرفنا الملف الخاص بشركة ذات مسؤولية محدودة تم تأسيسها في: 2003/11/10، يبلغ رأس مالها: 90.000.000 دج، منذ 2010/03/4، حسب العقد القانوني تتكون من شريكين كل ساهم بمبلغ معين.

عرض الشركة:

التسمية:

"، تقع مقابل سوق الجملة سيدي عثمان صيادة مستغانم، X الشركة تسمى شركة ذات مسؤولية محدودة"

لرأس مال اجتماعي، قدره 90.000.00 دج.

النظام الأساسي:

✓ عقد التوثيق من 2003/11/10

، لرأس مال اجتماعي ب: 10.000.00 دج. "X" إنشاء الشركة ذ م م

✓ عقد التوثيق من 2008/02/13

تعديل الموضوع الاجتماعي

✓ عقد التوثيق من 2010/03/04

زيادة في رأس المال الاجتماعي إلى 90.000.000 دج، تعديل الموضوع الاجتماعي.

رأس المال الاجتماعي

رأس المال الاجتماعي لشركة ذ م م يتم تقييمه ب: 90.000.000 دج، مكون من 488.000 حصة اجتماعية

بمبلغ 1000 دج للوحدة، موزعة على المساهمين كما هو مفصل:

أسماء المساهمين	عدد الحصص الاجتماعية	القيمة الاسمية "دج"	رأس المال الاجتماعي "دج"
المساهم A	79.000	1000	79.000.000
المساهم B	11000	1000	11.000.000
المجموع	90.000	1000	90.000.000

عنوان المقر الاجتماعي:

مقابل سوق الجملة سيدي عثمان صيادة مستغانم

المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
المطلب الاول: التحليل المالي للقوائم المالية
الفرع الاول: تحليل الميزانية
اولا: جانب الاصول

الجدول (3-1): جانب الاصول الميزانية لسنوات 2015-2016

2016	2015	الاصول
		اصول غير جارية
		فارق الاقتناء
		تثبتات معنوية
		تثبتات عينية
		اراضي
4040317.10	4807778.40	مباني
		تثبتات عينية اخري
		تثبتات ممنوحة الامتياز
		تثبتات جاري انجازها
		تثبتات مالية
407921.38	407921.38	سندات اخري
		قروض واصول مالية اخري غير جارية
		ضرائب مؤجلة عن الاصل
4448238.48	5215699.78	مجموع الاصول غير جارية
		اصول جارية
11932439.50	34053293.15	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
18197683.85	11075920.82	حسابات الدائنة واستخدامات مماثلة
1649568.00	1721560.62	الزبائن
6577.5	4975373.61	المدينون الاخرون
		الضرائب ومشابهها
		الاموال الموظفة والاصول المالية الجارية
		اخرى
1790900.31	2800767.02	الخزينة
33577169.16	54626915.22	مجموع الاصول الجارية
38025407.64	59842615.00	مجموع العام للأصول

المصدر: من وثائق المؤسسة

تحليل المالي لجانب اصول الميزانية

نلاحظ من خلال تقييم الجدول اصول الميزانية ما يلي : عند مقارنة الاصول غير جارية لسنة 2016 مع سنة 2015

نلاحظ انخفاض بقيمة (767461.3) وهذا راجع الي انخفاض بعض عناصر الميزانية و التي تتمثل في التنبات العينية الأخرى و ضرائب المؤجلة عن الاصل
اما بالنسبة للأصول الجارية نلاحظ انخفاض ب(210499746.06) وهذا راجع الي انخفاض كل من المخزونات ومنتجات قيد التنفيذ و الزبائن و المدينون الاخرون

ثانيا: جانب الخصوم

الجدول (3-2): جانب خصوم الميزانية لسنوات 2015-2016

2016	2015	الخصوم
		رؤوس الاموال الخاصة
2500000.00	2500000.00	راس المال تم اصداره
		راس مال غير مستعان به
	-187601.02	علاوات واحتياطات غير مدمجة
1832278.76	2379003.73	فوارق اعادة التقييم
4627226.99		النتيجة الصافية
		رؤوس الاموال الخاصة الأخرى
		حصة الشركة المدمجة (1)
		حصة ذو الاقلية (1)
8959505.75	4691402.71	مجموع
		الخصوم غير الجارية
	-126877.95	قروض والديون المالية
		ضرائب المؤجلة و مرصدة
		ديون اخري غير جارية
		مخزونات ومنتجات ثابتة
		مسبقا
	-126877.95	مجموع خصوم غير جارية
		الخصوم الجارية
25355111.57	54274755.39	موردون وحسابات الملحقه
3488539.55	818926.85	ضرائب
2222.50.77	184408.00	ديون اخري
		خزينة سالبه
29065901.89	55278090.24	مجموع الخصوم الجارية
38025407.64	59842615.00	المجموع العام للخصوم

المصدر: من وثائق المؤسسة

تعليق علي نتائج

كما هو معلوم فان خصوم المؤسسة هي عبارة عن الاستخدامات ومصادر التمويل التي اعتمدها المؤسسة لتمويل مواردها (الاصول) ويوجد نوعين منها: الاموال الدائمة والديون القصيرة الاجل, فخلال الفترة (2015-2016) تغيرت قيمة هذه العناصر بالشكل التالي :

✓ مجموع رؤوس الاموال الخاصة زاد بقيمة 4268103.04.

✓ مجموع الخصوم الغير الجارية لسنة 2016 معدوم اي لا يوجد.

ثالثا: عرض حسابات النتائج

الجدول (3-3): عرض حسابات نتائج

2016	2015	الاصول
41996096.00		رقم الاعمال
		تغير المخزونات و المنتجات المصنعة
		الانتاج المثبت
216000.00		اعانات الاستغلال
42212096.00		انتاج السنة المالية(1)
321554.38.00	77259.10	المشتريات المستهلكة
5039884.45	110341.92	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
37195322.45	187601.08	استهلاك السنة المالية (2)
5016773.55	-187601.02	القيمة المضافة للاستغلال(3)
104554.49		اعباء المستخدمين
587945.00		الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة
3383274.06	-187601.02	اجمالي فائض الاستغلال (4)
		المنتوجات العملية الأخرى
		الاعباء العملية الأخرى
767461.30		مخصصات الاهتلاكات و المؤونات
		استرجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
2615812.76	-187601.02	النتيجة العملية(5)
		المنتوجات المالية
		الاعباء المالية
		النتيجة المالية(6)
2615812.76	-187601.02	النتيجة العادية قبل الضرائب 7=(6+5)
783534.00		الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية
		الضرائب المؤجلة
42212096.00		مجموع منتجات الانشطة العادية
40379817.24	187601.02	مجموع الاعباء الانشطة العادية

1832278.76	-187601.02	النتيجة الصافية للأنشطة العادية(8)
		عناصر غير عادية منتجات
		عناصر غير عادية الاعباء
		النتيجة غير عادية(9)
1832278.76	-187601.02	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج ارتفاع كبير في القيمة المالية حتي صافي النتيجة السنة المالية اي ان
2016 شهدة تحسن كبير مقارنة مع 2015.

الفرع الثاني: اعداد الميزانية المالية المختصرة

لدراسة الخزينة لابد من اعداد الميزانية المالية المختصرة

الجدول (3-4): يوضح الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

الخصوم		الاصول	
4691402.71	رؤوس الاموال الخاصة	5215699.78	اصول غير جارية
(- 126877.95)	خصوم غير جارية	54626915.22	اصول جارية
52278090.24	خصوم جارية		
59842615.00	المجموع	59842615.00	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا علي وثائق المؤسسة

الجدول (3-5): الميزانية المختصرة لسنة 2016

الخصوم		الاصول	
4691402.71	رؤوس الاموال الخاصة	448238.48	اصول غير جارية
(-1265877.95)	خصوم غير جارية	33577169.16	اصول جارية
55278090.24	خصوم جارية		
59842615	المجموع	38025407.64	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا علي وثائق المؤسسة

التعليق علي نتائج

من خلال الميزانية المختصرة نلاحظ ما يلي :

علي مستوي الاصول

(ا) الاصول الثابتة :

نلاحظ انخفاض في قيمة الاصول الثابتة حيث انخفاض في سنة 2016 بنسبة (14.71) مقارنة مع سنة 2015.

(ب) الاصول الجارية :

نلاحظ انخفاض في الاصول الجارية بنسبة 38.53-

على مستوي الخصوم :

(ا) رؤوس الاموال :

نلاحظ تزايد مستمر وهذا راجع الي اعتماد المؤسسة علي اموالها الخاصة .

ب) الديون طويلة الاجل :

هو في تزايد مستمر حيث اصبح معدومة بعدما كانت سالبة في سنة 2015.

ج) ديون طويلة الاجل : نلاحظ انخفاض في القيمة

أولا:تشخيص الهيكل المالي:

هذه النسب ترسم هيكله الميزانية < في وقت معين و ذلك بمقارنة عنصرين من عناصر الاصول بالإجمالي

الاصول او عنصر من عناصر الخصوم الي اجمالي الخصوم .

نسب هيكله المؤسسة : وهي توضح طبيعة النشاط و القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه اضافة الي الوصول

للوضعية المثلة لتوزيع عناصر الاصول عل مختلف المراكز.

الجدول (3-6) : يبين نسب هيكله الاصول

النسبة	كيفية حسابها	2015	2016
هيكله الاصول المالية	اصول الثابتة /اجمالي اصول	8.71	11.70
هيكله الاصول المتداولة	الاصول المتداولة /اجمالي اصول	91.28	88.30

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا علي وثائق المؤسسة

التحليل :

-نلاحظ ارتفاع في مستوي الاصول الثابتة .اما بالنسبة المتعلقة بالاصول المتداولة فنلاحظ انخفاض ذلك بسبب انخفاض قيمة الاشغال قيد التنفيذ .عموما فالقيم المحققة تأخذ حصة الاسد من الاصول وتتمثل في

حقوق المؤسسة لدي الغير وهذا المؤشر غي الجيد للمؤسسة اذا ان فترة تحصيل الحقوق اكبر من فترة تسديد الديون .

ثانيا:نسب هيكله الخصوم

هي نسب تعبر عن الوضعية المثلي باستعمال الاموال المستثمرة بمعني السياسة التمويلية المتبعة من طرف المؤسسة .وندرجها في الجدول التالي :

الجدول (3-7): يبين نسب هيكله الخصوم

النسبة	كيفية حسابها	2015	2016
هيكله الاموال الدائمة	الاموال الدائمة /مجموع الخصوم	0.21	/
هيكله الاموال الخاصة	الاموال الخاصة /اجمالي الخصوم	78.39	23.56

المصدر : اعداد الطالب اعتمادا علي وثائق المؤسسة

المطلب الثاني :حساب مؤشرات التوازن المالي

لتحليل التوازنات المالية في المؤسسة تعتمد علي ثلاثة مستويات هي :

✓ رأسمال العامل

✓ الاحتياجات رأسمال العامل

✓ الخزينة

الفرع الأول:التوازن الدائم لراس مال العامل

رأسمال العامل مؤشر مهم لمعرفة ما اذا كانت المؤسسة تحقق التوازن المالي في المدى الطويل ام لا تحققه.

وله اربعة انواع اساسية :

1-رأسمال العامل FR يحسب علي رأسمال العامل وفق العلاقة التالية :

FR==(رؤوس الاموال الخاصة +خصوم غير جارية)-(الاصول غير الجارية)

الجدول (3-8): يوضح تطور رأسمال العامل FR

البيان	2015	2016
رؤوس الاموال الخاصة	4691402.71	8959505.75
+خصوم غير جارية	(-126877.95)	-
-اصول غير جارية	5215699.78	4448238.48
FR	(-65117.02)	4511267.27

المصدر: من اعداد الطالب الاعتماد علي وثائق المؤسسة

التعليق علي النتائج :

نلاحظ من خلال الجدول رقم 9 ان المؤسسة حققت رأسمال عامل سالب خلال سنة 2015 قدره(651175.02)وارتفع رأسمال العامل في سنة 2016 الي 4511267.27اي حققت معدل نمو جيد .

✓ رأسمال العامل لسنة 2015 سالب $FR < 0$ يدل علي ان رؤوس الاموال و خصوم غير الجارية (الاموال الدائمة) لم تغطي الاصول الغير الجارية وكانت النتيجة الصافية خسارة بحيث ان المؤسسة خلال سنة 2015 لم تحقق توازن مالي .

✓ رأسمال العامل لسنة 2016 موجب اي ان $FR > 0$ يدل علي ان رؤوس الاموال الخاصة غير الجارية غطت الاصول غير الجارية وكانت النتيجة الصافية ربح. اي ان المؤسسة حققت التوازن المالي .

حيث استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة. كما تمكنت من تمويل احتياجاتها المالية الطويلة الاجل وحققت فائضا سالبا. وبالتالي يمكن القول ان المؤسسة تخلصت من حالة العجز المالي تماما .

الفرع الثاني: الاحتياجات رأسمال العامل BFR

ينشا الاحتياج لرأسمال العامل (BFR) من عدم قدرة المؤسسة على التوفيق بين دورة الاستغلال والديون القصيرة الاجل فينشأ خلل في التمويل الاصول المتداولة ويعبر عنه بالفرق بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة، ماعدا السلفات المصرفية فاذا كان هناك فارق موجب يعني ان هناك خلل تم تغطيته بالموارد الدائمة اي دورة الاستغلال ويتم حسابه كما يلي :

$$BFR = (\text{مجموع الاصول الجارية} - \text{اموال الخزينة}) - (\text{مجموع الخصوم} - \text{خزينة الخصوم})$$

وتبين ذلك في الجدول التالي :

الجدول (9-3): يبين تطور الاحتياجات رأسمال العامل BFR خلال سنة 2015-2016

البيان	2015	2016
مجموع الاصول الجارية	54626915.22	33577169.16
اموال الخزينة (القيم الجاهزة)	2800767.02	1790900.31
مجموع الاصول - اموال الخزينة	51826148.2	31786268.85
مجموع الخصوم الجارية	55278090.24	29065901.89

	/	/	خزينة الخصوم
	29065901.89	55278090.24	مجموع الخصوم جارية - خزينة الخصوم
	2720366.96	-3451942.04	BFR

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على نتائج :

نلاحظ من خلال الجدول ان المؤسسة عانت احتياجات رسمال العامل في سنة 2015 قدره -3451942.04, كما نلاحظ في سنة 2016 ان المؤسسة حققت احتياجات في رأسمال العامل موجب قدره 2720366.96.

تفسر نتائج

يعود سبب ارتفاع في احتياجات رسمال العامل لسنة 2015-2016 اي انخفاض عنلصر الخصوم الجارية المتمثلة في

✓ موردون وحسابات الملحقه

✓ ضرائب

وبتالي يمكن القول بان المؤسسة استطاعت التحكم في ديونها وتتفاوض مع العملاء من اجل منح اجال طويلة لذلك ولد فائض.

الفرع الثالث: تحليل الخزينة

الخزينة هي الفرق بين رسمال العامل الاجمالي واحتياجات رأسمال العامل وهي القيمة السائلة التي تبقي فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأسمال العامل, وجدول التالي يوضح التغيرات الخزينة خلال فترة الدراسة .

الخزينة = رأسمال العامل - الاحتياجات رسمال العامل

TR = FR - BFR

الجدول (3-10) : تطور الخزينة TR

البيان	2015	2016
FR	(-651175.02)	4511267.27
BFR	-3451942.04	2720366.96
TR	2800767.02	1790900.31

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا علي وثائق المؤسسة

التعليق علي النتائج :

الخزينة TR موجبة خلال السنتين (2015-2016) وهذا يعني ان المؤسسة تستطيع تغطية الاحتياجات رأسمال العمال.

المطلب الثالث: تقييم السياسة التمويلية ومردودية المؤسسة

الفرع الاول: تقييم السياسة التمويلية

نسبة الاقتراض :

نلاحظ من خلال دراستنا الي المؤسسة اعتمدت المؤسسة في التمويل اصولها على اموال الغير, حيث كانت نسب العالية في سنة 2015-2016, وهذا راجع الي انخفاض في الاصول بسبب التنازل, وارتفاع الديون بسبب حصول المؤسسة علي مخطط المشاريع وشرعها في عملية الانجاز مما ترتب عنها اقتناء مواد ولوازم وبعض المصاريف علي الحساب وكانت منخفضة في 2015.

نسبة التمويل الخاص :

يتبين لنا ان المؤسسة حققت نسبة منخفضة في التمويل الخاص في سنة 2015 وهذا راجع الي ان المؤسسة قامت باقتناء معدات وادوات وهذا مادي الي انخفاض في الاصول الثابتة, ثم اعادت الارتفاع بنسبة قليلة الي سنة 2016 هذا راجع الي ان النتيجة الصافية موجبة وهذا ما ادي الي ارتفاع اموالها الخاصة .

نسب المديونية الكاملة

تشير هذه النسبة الي ان هذه النسبة خلال السنتين عالية جدا وهذا يشير الي ان المؤسسة تعمد بشكل كبير علي اموال الغير في تمويل نشاطاتها ,وهذا راجع الي ارتفاع في الديون و انخفاض الاموال الخاصة .

نسبة الاستقلالية :

تشير هذه النسبة الي ان اعتماد المؤسسة علي اموالها الخاصة في تغطية احتياجاتها المالية ضعيفة .

الفرع الثاني:تقييم مردودية المؤسسة

نلاحظ من خلال الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة ان المؤسسة لم تحقق مردودية اقتصادية خلال سنة 2015.

وهذا راجع الي الخسائر المحققة في نتيجة الاستغلال بسبب ارتفاع المصاريف في هذه الفترة وفي سنة 2016 حققت ارباح مما ادي الي رفع معدل المردودية الاقتصادية وهذا بسبب الرفع الانتاجية

ونلاحظ أيضا تدهور في المردودية المالية في سنة 2015 بنسبة سالبة وهذا راجع الي الخسائر التي تكبدتها المؤسسة .

ويظهر هذا من خلال ارتفاع المردودية راجع الي النتائج الإيجابية المحققة خلال الدورة بعد الاعانات التي منحتها الجهات الوصية للمؤسسة اي ان الاموال الخاصة ساهمت في تكوين النتيجة الصافية .

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل لأهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند إليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي عملية رقابية بعدية وهي مجموعة الطرق والأساليب الكمية التي يعتمد عليها المحلل المالي الذي يقوم بعملية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة، وهي عملية تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها، وتساعد عملية تقييم الأداء في التعرف على مركزها المالي، ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة، ولتقييم الأداء المالي تم التطرق إلى كل المؤشرات المالية وهي مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة والنشاط وكذلك نسب الربحية والمردودية وفي الأخير نسب النمو والرفع وفي هذا الفصل دراستنا تصب حول تقييم الأداء المالي لمؤسسة X من أجل معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، حيث تم التوصل إلى أن المؤسسة لها القدرة على التمويل الذاتي، هذا قد ساهم في احتياجات رأس المال العامل، في حين أنها غير مستقلة مالياً، وهي قادرة على تمديد ديونها الطويل الأجل.

الخاتمة العامة

من خلال هذا البحث اتضح لنا أن التحليل المالي للقوائم المالية هو عام وواسع ومتعدد التعاريف فهو يختلف في تعريفه باختلاف الاقتصاديين والمحللين ومستعمليه وهذا راجع إلى أهميته ودوره في كل مؤسسة صناعية كانت أو تجارية وهي خدماتية هذا من جهة ، ومن ناحية أخرى تبين لنا أن التحليل المالي للقوائم المالية هو أداة فعالة في يد الإدارة المالية لمعرفة طرق وآليات تسيير المؤسسة بطريقة فعالة من خلال دراستنا وتفحصنا الوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة اتضح أن العلاقة بين هذين العنصرين هي علاقة تكامل فلوقوف على الحالة المالية المفصلة للمؤسسة لابد للمحلل المالي الاعتماد على أدوات التحليل المالي للمساعدة في تحليل الميزانيات المالية للمؤسسة الاقتصادية قيد الدراسة وذلك عن طريق حساب أهم التوازنات المالية المتمثلة في رأس المال العامل بأنواعه ، احتياجات رأس المال العامل والخزينة ، من خلال هذه الأدوات المهمة يمكن الوقوف على أحد الأدوار الأساسية للتحليل المالي في أي مؤسسة لذا فالتحليل المالي يعتبر من أنسب الوسائل والأدوات لتحقيق الأهداف والغايات في تشخيص نقاط القوة وتحديد ايجابياتها وكذلك في الوقوف على نقاط الضعف وتحديد مسبباتها وأيضاً في اكتشاف الفرص والتهديدات التي تواجه منشأة الأعمال عن طريق تقييم الأداء المالي لها من خلال عملية تقييم الأداء المالي يمكن للمحلل المالي التنبؤ لمستقبل المؤسسة وتعادي ظاهرة الفشل المالي باعتبار أخطر الظواهر التي تهدد المؤسسات الاقتصادية بالإخلاس والتصفية ، وتتم عملية التنبؤ بالفشل المالي عن طريق معرفة أسباب أوجه ومراحله ، وحتى يتمكن المحلل المالي من التوفيق في عملية التنبؤ لا بد له من الاعتماد على بعض النماذج لكمية والعملية التي وضعها الباحثون والمحللون الماليون.

وعلى ضوء ما ورد ذكره في الدراسة النظرية للأداء نقول بأن مفهوم الأداء يختلف باختلاف زاوية النظر إليه وباختلاف وجهة نظر الباحثين في هذا المفهوم ، كل حسب تخصصه ، فينظر الزبائن إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة ، وينظر المهنيين أو الموظفين إليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل و في جو ملائم ، وتنظر الدولة إليه في قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية جيدة وهذا لرفع حصيلة الضرائب والمساهمة في زيادة الدخل القومي ، وينظر المسيرين إلى الأداء في الكفاءة والكفاءة في المؤسسة هي قدرتها على تحقيق النتائج بأدنى تكاليف والفعالية هي قدرة المؤسسة على بلوغ الأهداف المسطرة .

الخاتمة العامة

ومن خلال هذا العرض يمكن الحكم على الفرضيات المقدمة

✓ الفرضية الأولى: تم إثبات صحتها حيث أن التسيير الجيد للمؤسسة مرتبط ارتباطا وثيقا باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية كوسيلة لتحقيق أهداف وتطلعات المؤسسة المتمثلة في البقاء والاستمرارية.

✓ الفرضية الثانية: تم إثبات صحتها لأن القيام بتحليل الهيكلية المالية للمؤسسة يهدف قياس حصة ونتائج الاستدانة من أجل تمويل المؤسسة دون وقوع المؤسسة في حالة العجز المالي أو اختلال التوازن

✓ الفرضية الثالثة : تم إثبات صحتها التحليل المالي للقوائم المالية يلعب دورا هاما في تحسين اداء المؤسسة الاقتصادية .

وبصفة عامة لا يمكن اختصار مكانة التحليل وأهميته في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في الوقوف على حالة التوازن المالي باستعمال رؤوس الأموال العاملة والنسب ، فهذه التقنيات لا تكفي في عملية التشخيص ، لذا من الضروري تدعيم هذا التشخيص بعملية تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي عن طريق استعمال النماذج الكمية التي تعتبر من الوسائل المستحدثة والتي أثبتت فعاليتها في إبراز مواطن الاختلال في سياسة المؤسسة واستعمال هذه الأدوات المعاصرة التي تعتبر من التوصيات التي لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار غير أن عرضها في شكلها النظري دون التعمق فيها من خلال دراسة تطبيقية وميدانية وتحليل النتائج المتواصل إليها مما يفيد في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وفي الأخير ارتأينا إدراج بعض النتائج والتوصيات في النقاط التالية :

النتائج :

- ✓ التحليل المالي هو مؤشر هام يبين لنا مدى فعالية وكفاءة الأداء المالي في المؤسسة.
- ✓ للتحليل المالي أهمية في المؤسسة و ذلك لقيامه بتحديد الوضعية المالية و اكتشاف الانحرافات المرتبطة بالأداء وتصحيحها في الوقت المحدد والملائم.
- ✓ تعتمد الادارة المالية على التحليل المالي لمعرفة طرق و اليات تسيير المؤسسة بطريقة فعالة.
- ✓ استعمال المؤسسة الطرق تقليدية في التنبؤ مما يؤثر على السياسة المالية للمؤسسة.

التوصيات :

- ✓ الاطلاع على البرامج العلاجية لحالات الفشل المالي للاستعداد له.
- ✓ وجب حصر نقاط الضعف في المؤسسة واكتشافها مبكرا لمحاولة تفاديها أو التقليل منها.
- ✓ القيام بعملية تقييم الأداء المالي بصورة دورية وفي كل وظيفة على حدى لتحقيق الأداء الأمثل.
- ✓ وجب الاطلاع على الطرق والتقنيات المستحدثة والتي تتعلق بالنماذج الكمية للتنبؤ استعدادا لأي ظرف طارئ يؤدي إلى ضعف مردودية المؤسسة

آفاق البحث:

نأمل أننا قد أحطنا ولو بجزء بسيط بهذا الموضوع الذي يتميز بحساسية، ونقترح من خلاله على الطلبة المقبلين على إعداد الدراسات والبحوث التطرق الى دراسة تفصيلية على مدى مساهمة التحليل المالي في الحد من الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب والمجالات :

- 1-حسين خليل، محمود شحادة، التحليل المالي المتقدم، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، بدون سنة النشر.
- 2-خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن . 2001.
- 3-محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني . دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006 .
- 4-حسين سمير عيش إشراف ظافر الكبيسي، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك . مكتبة المجتمع العربي . للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010 .
- 5-أيمن الشنطي زهير الحدرب عامر عبد لله، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي . دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 6-وليد ناجي الجيلالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي . إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
- 7-محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية . استراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005 .
- 8-حنفي علي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل . دار الكتاب الحديث، مصر، 2008 .
- 9-ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير تحليل المالي . دار المحمدية العامة ، الجزائر .
- 10-مليكة زغيب ميلود بوشنقىر ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .
- 11-عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي . مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 1999.
- 12-طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية.
- 13-أحمد سيد مصطفى إدارة البشرية (الأصول والمهارات):" بدون ذكر دار النشر، مصر، 2002

قائمة المراجع

- 14- جورج جاكسون وآخرون، ترجمة خالد حسن زروق، "التنظيم: منظور كل للإدارة"، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1988.
- 15- عبد المالك مزهودة الأداء بين الكفاءة والفعالية"، مجلة العلوم الإنسانية. العدد الأول، جامعة بسكرة، الجزائر 2001.
- 16- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، "إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، بدون سنة.
- 17- علاء فرحان طالب، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي"، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2011.
- 18- محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 19- محمد محمود يوسف. البعد الاستراتيجي لتقييم الاداء المتوازن الدار الجامعية الاسكندرية .مصر 2006.
- 20- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتغيرة والأزمة المالية المصرفية العالمية الأزمة الرهن العقاري الأمريكية، الدار الجامعية، 2010.
- 21- عبد الوهاب ددان، رشيد حفصي، تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل التمييزي، مجلة الواحات والدراسات، جامعة غرداية العدد. 2017.

مذكرات التخرج :

- 1- سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها - دراية حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة - العلة - يطيب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، -2009 2008 .
- 2- بلعور سليمان علي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار الدولي السابع بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة - دراسة حالة مجمع SAIDAL مداخله ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة يعد دحلب البلدية، الجزائر، 2010.

قائمة المراجع

- 3- دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتغيرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة ماجستير قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، 2006..
- 4- جهاد حمدي إسماعيل مطر نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية رسالة لنيل ماجستير قسم المحاسبة و التمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية ، غزة 2010،
- 5- حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الإئتمان دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010 رسالة لنيل شهادة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2012.
- 6- نسلي جهيدة، اثر العجز المالي علي المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 2006.

قائمة المراجع

مراجع باللغة الفرنسية

1-Pierre Vernimmen, OP.Cit, p.p 190-191.

-2- Nacer Eddine Saadi,analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales . paris .france.209 , p76

3-Christian Hoarau, OP.Cit., p 61.

4- Jean Yves saulguin gestion des ressources humaines et performance des services les cas revue de gestion des ressources humaines n. 36, des établissements socio-sanitaire Edition eska . paris , juin.2000

5- Fortnun.NR and levenw station quantitative forecasting methods.boston RWS.Kent 1982.

الملخص:

التحليل المالي للقوائم المالية هو عام وواسع ومتعدد التعاريف فهو يختلف في تعريفه باختلاف الاقتصاديين والمحللين ومستعمليه وهذا راجع إلى أهميته ودوره في كل مؤسسة صناعية كانت أو تجارية وحي خدماتية هذا من جهة ، ومن ناحية أخرى تبين لنا أن التحليل المالي للقوائم المالية هو أداة فعالة في يد الإدارة المالية لمعرفة طرق وآليات تسيير المؤسسة بطريقة فعالة من خلال دراستنا وتفحصنا الوظيفة المالية والتحليل المالي في المؤسسة اتضح أن العلاقة بين هذين العنصرين هي علاقة تكامل فللوقوف على الحالة المالية المفصلة للمؤسسة لابد للمحلل المالي الاعتماد على أدوات التحليل المالي للمساعدة في تحليل الميزانيات المالية للمؤسسة الاقتصادية قيد الدراسة وذلك عن طريق حساب أهم التوازنات المالية المتمثلة في رأس المال العامل بأنواعه ، احتياجات رأس المال العامل والخزينة ، من خلال هذه الأدوات المهمة يمكن الوقوف على أحد الأدوار الأساسية للتحليل المالي في أي مؤسسة لذا فالتحليل المالي يعتبر من أنسب الوسائل و الأدوات لتحقيق الأهداف و الغايات في تشخيص نقاط القوة وتحديد ايجابياتها وكذلك في الوقوف على نقاط الضعف وتحديد مسبباتها وأيضا في اكتشاف الفرص والتهديدات التي تواجه منشأة

Résumé:

Analyse financière des états financiers est une définition générale, large et multi elle diffère dans sa définition selon les économistes, les analystes et les utilisateurs, et cela est dû à son importance et son rôle dans chaque organisation industrielle a été ou service sur d'inspiration commerciale d'une part, et d'autre part, nous montrons que l'analyse financière des listes Almalahho un outil efficace dans les mains de l'administration Finances de trouver des moyens et des mécanismes pour la conduite de l'institution d'une manière efficace grâce à notre étude, nous examinons la situation financière et l'analyse financière dans l'organisation, il est devenu clair que la relation entre ces deux éléments est la relation entre l'intégration Vlelloukov sur la situation financière de l'institution financière détaillée doit compter sur les outils d'analystes Walt Analyse financière pour aider à l'analyse des budgets financiers et institutions économiques à l'étude, en calculant les plus importants équilibres financiers des types de fonds de roulement, du besoin en capital et le Trésor, grâce à ces outils importants peuvent se tenir debout sur l'un des rôles clés de l'analyse financière dans toute organisation afin Analyse financière il est l'un des moyens les plus appropriés et les outils pour atteindre les objectifs et les cibles dans le diagnostic des points forts et identifier les points positifs, ainsi que d'identifier les faiblesses et identifier leurs causes et aussi de découvrir les opportunités et les menaces qui pèsent sur l'établissement